الخليج العربي
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة / الجمهورية العراقية
المجلد 14 العدد 1
1982

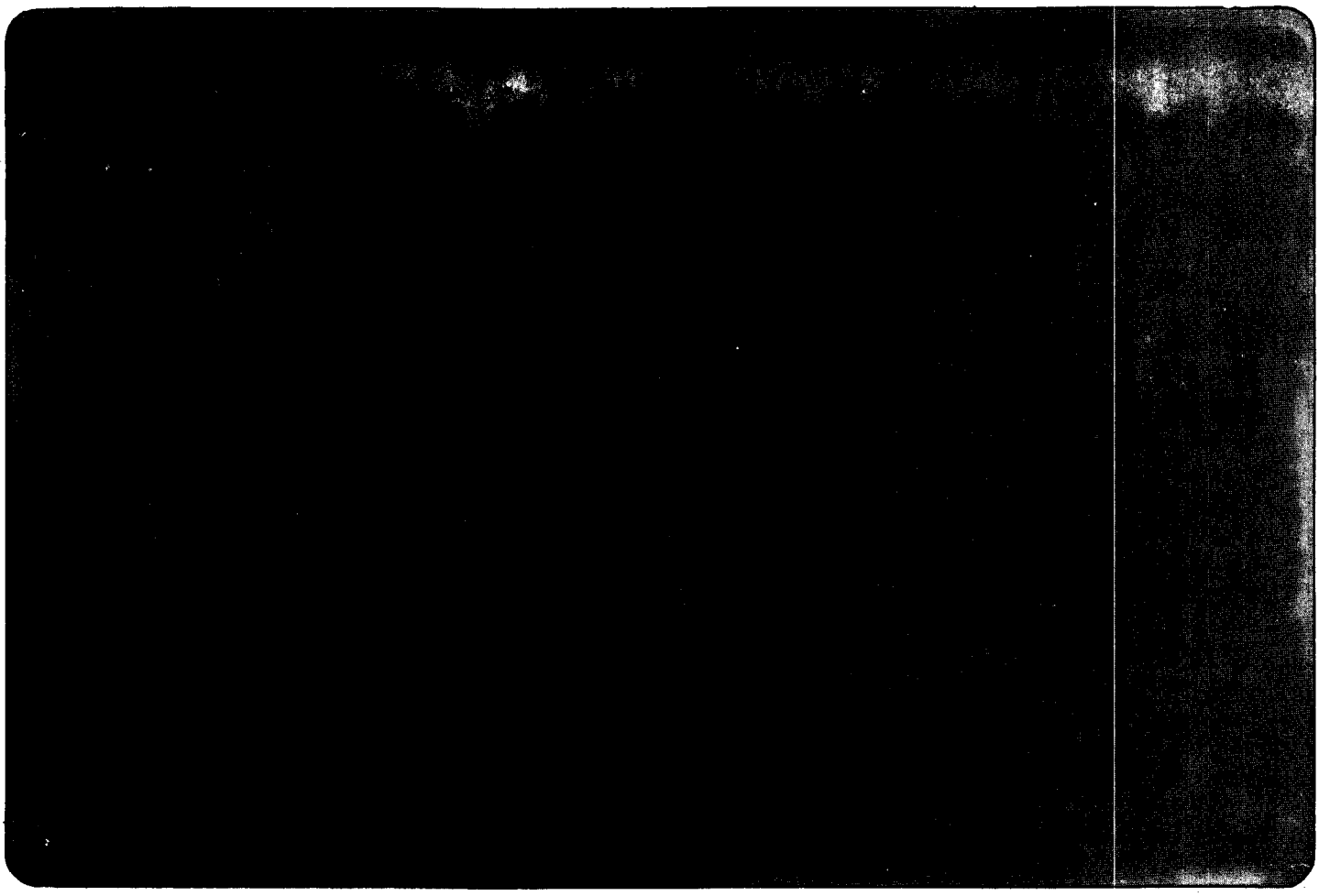

د . خليل علي مراد(*)

مقدمـــة

في 16 كانون الثاني 1968 اصدرت الحكومة البريطانية بيانـا سياسيا أعلنت فيه عزمها على الانسحاب من شرقي السويس ، بما في ذلك الخليج العربي ، في موعد اقصاه نهاية سنة 1971 . ومنـذ ذلك التاريخ دخل موضوع « امن الخليج العربي » باب الصحافة والتقارير السياسية ، وازداد الحديث عن هذا الموضوع كثيرا بعد الحرب العربية ـ الصهيونية الرابعة في اكتوبر 1973 وما صاحبها من حظر نفطي عربي واعقبها من تصحيح في اسعار النفط وتهديدات امريكية معلنة ، منذ 1974 ، بالتدخل العسكري في الخليج العربي .

ولقد طرحت وجهات نظر عديدة ومتباينة بشأن « امن الخليج العربي » من قبل الاقطار العربية الخليجية وايران والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ودول اخرى غيرها . وقد بنت كل دولة ، او مجموعة دول ، تصورها لامن الخليج العربي على اساس مصالحها واهداف سياستها الخارجية . ومن بين وجهات النظر هذه سيكون التصور الامريكي لامن الخليج العربي في السبعينات موضوعا لهـذا البحث . ولا شك ان فترة السبعينات تعتبر ، من وجهة نظر الادارة الامريكية ، مرحلة متميزة في تاريخ الخليج العربي المعاصر ، اذ انسحبت بريطانيا منها وبرزت الاقطار المصدرة للنفط فيها كمراكز قوى مالية وسياسية مؤثرة دوليا بعد ان استعادت هذه الاقطار سيطرتها المشروعة على ثرواتها النفطية واصبحت لها الكلمة الاولى والاخيرة في قرارات الانتاج والتسعير .

لا يهدف هذا البحث الى تحليل التصور الامريكي لامن الخليج العربي بقدر ما يهدف الى عرض وتوضيح وجهة النظر الامريكية بهذا الصدد ، مع بعض الملاحظات البسيطة في خاتمة البحث . واذا كنا قد عالجنا الموضوع من اوية المصالح النفطية الامريكية في الخليج العربي فيجب التذكير ايضا بأن للولايات المتحدة مصالح مالية وسياسية مهمة في المنطقة لم نتطرق اليها في هذا البحث .

(*) فرع التاريخ/كلية التربية ـ جامعة البصرة/الجمهورية العراقية.

ـ الولايات المتحدة ونفط الخليج العربي :

« ان قوتنا القومية متوقفة ، بشكل خطير ، على خط دقيق من ناقلات النفط يمتـــد بين منتصف المسافة حول الارض مبتدا من الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي ، احدى اكثر المناطق اضطرابا في العالم .. »(1) .

الرئيس الامريكي جيمي كارتر
5 نيسان 1979

تكمن اهمية منطقة الخليج العربي في العلاقات الدولية المعاصـــرة في حقيقة تركز حوالي 60٪ من احتياطي النفط العالمي الثابت فيهـا مقارنة بحوالي 7٪ فقط في الولايات المتحدة الامريكية وحوالي 14٪ فقط ، وفقا لبعض التقديرات ، في الاتحاد الســوفيتي(2) . ولما كـان النفط يشكل المصدر الرئيس للطاقة في الوقت الحاضر(3) ، فان هذا التوزيع الجغرافي لمكامنه يعني وجود حاجة كبيرة لهذه المادة الحيوية في كثير من دول العالم ، وبالاخص الدول الصناعية المتقدمة في اوربـا الغربية واليابان وكذلك الولايات المتحدة الامريكية التي لم يعـــد انتاجها النفطي المحلي يكفي لتلبية احتياجاتها المتزايدة الى النفط .

ترجع المصالح النفطية الامريكية في الخليـج العربي الى العقدين الثاني والثالث من القـــرن الحالي عندما حصلت الاحتكارات النفطيـــة الامريكية على امتيازات نفطية مهمة ، اما بشكل منفرد او بالاشتراك مع الاحتكارات النفطيـــة البريطانية ، في العراق (1925) والبحـــرين (1930) والمملكة العربية السعودية (1933) والكويت (1934) وامارات ساحل عمـــان (1935 ـ 1938) ، وفيما بعد في ايران(4) .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدات الادارة الامريكيـــة تنظر باهتمام بالغ الى سيطرة الاحتكارات النفطية الامريكية على حصة كبيرة من نفط الخليج العربي باعتبارها ورقة ضغط يمكن استخدامها ، عنـد الحاجة ، ضد دول اوربا الغربية التي بدات تعتمد على نفط الخليـــج العربي والشرق الاوسط بشكل متزايد بعد الحرب . وقد اوضح وزير البحرية الامريكي جيمس فورستال J. Forrestall حينئذ هذهالحقيقة قائلا « من يجلس على صمام نفط الشرق الاوسط يسيطر على مقدرات اوربا »(5) ، واشار مسؤولون آخرون في الادارة الامريكية خلال الفترة ذاتها الى اهمية النفط العربي « .. العظيمة لمستقبل الامن العسكري الامريكي .. »(6) ايضا . وفيما عدا ما سبق كانت هذه السيطرة توفر للاحتكارات النفطية الامريكية ارباحا هائلة قدرت بحوالي 5ر1 بليون دولار سنويا في نهاية الستينات ومطلع السبعينات ، وهذه مساهمـة فعالة في ميزان المدفوعات الامريكي(7) .

ومنذ بداية السبعينات ازدادت اهمية نفط الخليج العربيبالنسبة الى الولايات المتحدة نفسها كمصدر لتلبية جزء من الاحتياجات النفطية الامريكية ، ذلك ان معدلات استهلاك النفط ومصادر الطاقة الاخرى في الولايات المتحدة الامريكية قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ الحربالعالمية الثانية وما زال هذا الارتفاع مستمرا ، مع بعض الاستثناءات ، ولقد قدرت نسبة هذا الارتفاع في معدلات الاستهلاك بحوالي 3٪ سنويا منذ سنة 1940 وحتى بداية الستينات ، وما بين 2ر4٪ و 8ر4٪ سنويا بعد سنة 1965(8) ، وما بين 5٪ و 6٪ سنويا منذ بداية السبعينات، ففي سنة 1968 مثلا استهلك في الولايات المتحدة 78ر412ر1 مليون طن من النفط ومشتقاته ، اما في سنة 1973 فقد بلغ مجموع الاستهلاك 14ر744ر1 مليون طن(9) . ولما كانت هذه الزيادات في الاستهلاك غير مصحوبة بزيادة مماثلة في تقديرات احتياطي النفط الثابت في الولايـات المتحدة ولا في انتاج النفط فيها ، لاسباب اقتصادية ، فان الاعتماد على النفط المستورد من الخارج اصبح اكثر من السابق الى درجة انهـــا استوردت ما معدله 6 ملايين برميل يوميا في سنة 1975 وحوالي 7ر8 مليون برميل يوميا في سنة 1977(10) . ويتوقع بعض الخبراءالنفطيين وصول الرقم الى حوالي 11 مليون برميل يوميا في سنة 1985(11) .

نتيجة لما سبق اصبح موضوع الطاقة بشكل عام ، والنفط بشكل خاص ، الشغل الشاغل للادارة الامريكية في السنوات الاخيرة ، واصبح لكل رئيس امريكي برنامجه الخاص حول مشكلة الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط المستورد ولكن دون نتيجة . ففي 25 آذار 1969 شـــكل الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون ، لجنة وزارية خاصـــة Cabinet Task Force لدراسة موضوع النفط المستورد الى الولايات المتحدة(12) ، وفي سنة 1973 وعد نيكسون بانهاء اســـتيراد النفط في سنة 1980 ، وفي كانون الثاني 1975 قدم الرئيس السابق فورد برنامجا لمعالجة مشكلة الطاقة تضمن وعدا بتخفيض قدره 2 مليون برميل يوميا في كمية النفط المستورد اعتبارا من نهاية سنة 1977 . وفي مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في مدينة بون في تموز 1978 اكد الرئيس الامريكي جيمي كارتر بأن استيراد النفط سيخفض بمقـــدار 5ر2 مليون برميل يوميا ابتداء من سنة 1985 . ان وعود نيكسون تبدو مثيرة للسخرية في الوقت الحاضر ، اما وعود فورد بتخفيض قدره 2 مليون برميل يوميا في نهاية سنة 1977 فقد تحولت الى زيادة قدرها 6ر2 مليون برميل يوميا(13). ومن غير المحتمل ان يكون برنامج الرئيس كارتر بأوفر حظا من برامج سابقية .

كان نفط الشرق الاوسط وشمال افريقيا يشكل ، حتى نهايـــة الستينات ، حوالي 10٪ فقط من النفط الذي تستورده الولايـــات المتحدةوكانت كنداوفنزويلا المصدرالرئيس للنفط الذي تستورده(14). الا ان قرار الحكومة الفنزويلية في سنة 1972 بتحديد انتاجها من النفط لاجل المحافظة على احتياطيه الذي اخذ يتناقص بسرعة ، وقيامالحكومة الكندية في سنة 1973 بفرض حظر على تصدير المنتجات النفطيـة الى الخارج(15) ، ادى الى ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الاوسط عموما والخليج العربي خصوصا . وطبقا لمصادر موثوقة فان الولايات المتحدة استوردت ما معدله 2 مليون برميل يوميا من النفط العربي في الاشهر الاخيرة من صيف سنة 1973، اي حوالي5ر12ـ13٪ مما تستهلكه وحوالي 31ـ32٪ من نفطها المستورد خـلال الفتـــرة ذاتها(16) . وقد ارتفعت نسبة مساهمة النفط العربي في كمية النفط المستورد الى الولايات المتحدة خلال السنوات التالية ايضا حيثصرح هارولد ساندرز مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشـــرق الاوسط في 12 حزيران 1978 بأن 50٪ من المستوردات النفطيـــة الامريكية في سنة 1977 كانت من الشرق الاوسط ، وهذه النســـبة تعادل 22٪ من النفط المستهلك في الولايات المتحدة خـــلال الســـنة ذاتها(17) .

اما فيما يتطق باوربا الغربية واليابان فـان

مشكلة الطاقة فيها اكثر جدية من تلك التي في الولايا تالمتحدة ، اذ لا يتوفر لدى هذه الدول اي احتياطي نفطي مهم يذكر ولذا فانها تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على النفط المستورد من الخارج ، وبصورة خاصة من الخليج العربي حيث تستورد دول اوربا الغربية حوالي 75٪ من احتياجاتهاالنفطية من هذه المنطقة وتستورد اليابان ما يتراوح بين 85٪ و 90٪ من احتياجاتها النفطية من المنطقة ذاتها(18) .

ان احدى المشكلات الرئيسة لهذا الاعتماد المتزايد على نفط الخليج العربي ، من وجهة نظر الادارة الامريكية ، هي توافقه زمنيا مع بعض التطورات المهمة التي وضعت مشاكل جديدة امام السياسة والمصالح النفطية الامريكية والغربية في المنطقة . واولى هذه التطورات انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي . ففي 16 كانون الثاني 1968 اصدرت الحكومة البريطانية ، التي كانت ما تزال ترتبط بمعاهدات حماية مع امراء البحرين وقطر ومشيخات ساحل عمان وتحتفظ بقواعد عسكرية بحرية وجوية في البحرين والشارقة وسلطنة عمان وعدن ومناطق اخرى الى الشرق من الخليج العربي(19) ، بيانا سياسيا اعلنت فيه عزمها على انهاء معاهدات الحماية وسحب قواتها العسكرية من شرق السويس ، اي المنطقة الواقعة بين عدن وسنغافورة، في موعد اقصاه نهاية سنة 1971. وكان مخططو الامن في واشنطن يعدون وجود بريطانيا في المنطقة امرا « بالغ الاهمية » للمصالح الغربية فيها(20) .

اما التطور الثاني فهو اجماع حكومات الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط ، بما فيها تلك التي اعتبرتها واشنطن « حكومات معتدلة » ، كالمملكة العربية السعودية والكويت وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة ، على استخدام النفط سلاحا سياسيا في الصراع العربي ـ الصهيوني.

اما التطور الثالث فهو ازدياد قوة منظمة الاقطار المصدرة للنفط OPEC (اوبك نتيجة لتغير العلاقة بين حكومات الاقطار المنتجة للنفط وبين الاحتكارات النفطية الامريكية ـ الغربية لصالح الاولى من خلال عمليات التأميم ، كما في العراق والجزائر وليبيا ، او من خلال مبدأ « المشاركة » ، كما في اقطار الخليج العربي الاخرى . ونتيجة لهذا التغيير اصبحت حكومات الاقطار المنتجة للنفط ، وليس الاحتكارات النفطية كما في السابق ، الجهة التي تقرر كمية النفط التي يجب انتاجها والجهة التي تصدّر اليها . كما اخذت هذه الحكومات ، من خلال منظمة الاوبك ، زمام المبادرة في تقرير اسعار النفط الخام الذي تنتجه وهو الامر الذي كان ، حتى مطلع السبعينات ، متروكا للاحتكارات النفطية الامريكية ـ الغربية(21) . وبسبب هذا التغيير في العلاقة ايضا تقلصت حصة هذه الاحتكارات النفطية الكبرى في تجارة النفط الدولية حيث اصبحت معظم الصفقات النفطية المهمة تتم بين حكومات الاقطار المنتجة للنفط وحكومات الاقطار المستهلكة له مباشرة او عبر الشركات التجارية وبالتالي لم يعد بامكان الاحتكارات الكبرى توفير النفط لطرف ثالث كما في السابق . وتوضح الارقام ان حصة هذه الاحتكارات الكبرى في تجارة النفط الدولية قد انخفضت من 78٪ في سنة 1974 الى حوالي 44٪ في سنة 1979(22) .

تشير تقارير الخبراء الى ان النفط سيستمر في تلبية جزء مهم من الاحتياجات العالمية للطاقة خلال ثمانينات وتسعينات القرن الحالي(23). وهذا يعني ان اعتماد الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية واليابان على النفط المستورد سيستمر ايضا لحين اكتشاف مصادر بديلة واقتصادية للطاقة . وهذا الامر سيستغرق الكثير من الوقت والطائل من المال ايضا. ومن هنا فان استمرار الحصول على كميات كافية من النفط وباسعار مناسبة من الامور الحيوية جدا بالنسبة للولايات المتحدة وحليفاتها في اوربا الغربية واليابان ، لان انقطاع النفط ، لاي سبب كان ، سيؤدي الى مضاعفات اقتصادية وسياسية ايضا . ان اللجنة الوزارية الخاصة بدراسة موضوع استيراد النفط والتي شكلها الرئيس الامريكي السابق نيكسون في آذار 1969 ورفعت تقريرها في شباط 1970 اوضحت ان القوات المسلحة الامريكية « لن تتعرض لاي خطر في حالة حدوث توقف طارىء لواردات النفط الاجنبية لان احتياجات القوات المسلحة لا تشكل الا قدرا ضئيلا من الاستهلاك المدني (4ر8٪) . الا ان توقف الواردات النفطية يهدد قطاع الاقتصاد المدني وهو امر له ، بلا شك ، آثار على الامة الامريكية بشكل عام وعلى الصناعات الحربية بشكل خاص »(24) . وترى الادارة الامريكية ايضا ان توقف الواردات النفطية بالنسبة للدول الغربية واليابان سيؤدي ، من خلال المشكلات الاقتصادية التي ستنتج عن ذلك ، وما يترتب عليها من عدم استقرار سياسي ، الى اضعاف التحالف الغربي (الناتو NATO) . ولذا فان الاهتمام الامريكي المباشر بنفط الخليج العربي ، كما يرى خبراء الطاقة ، سوف يستمر في الازدياد طالما ان الولايات المتحدة ستستمر في استيراد كميات اكبر من النفط من هذه المنطقة . وحتى اذا انخفضت معدلات الاستيراد بالنسبة للولايات المتحدة نفسها فان نفط الخليج العربي سيبقى ذو « اهمية حيوية » بالنسبة لها لان حلفائها في اوربا الغربية واليابان سيستمرون في الاعتماد بدرجة كبيرة على نفط المنطقة(25) . وتؤكد التصريحات الرسمية الامريكية المتكررة هذه الحقيقة . لقد اشار وزير الدفاع الامريكي الاسبق اليوت ريتشاردسون في 1974 الى اهمية احتياطي نفط الخليج العربي قائلا « ان استمرار الوصول الى هذا الاحتياطي من قبل جميع الدول المشترية هو حقيقة ذات مصلحة عامة بالنسبة لنا . . » وبتحديد ادق اشار الى « . . ان الوصول الى المواد الاولية وتجارة ما وراء البحار والادخارات اساسية بالنسبة لمقومات الاقتصاد الامريكي والنجاح المطرد والامن لنا نحن وحلفائنا . . »(26) . اما جوزيف سيسكو الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية في سنة 1975 فقد اعلن امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب في الكونغرس الامريكي ، عند مناقشة مسألة مبيعات الاسلحة الامريكية الى دول الخليج العربي ، في حزيران 1975 بان احدى الاهداف الاساسية للسياسة الامريكية في منطقة الخليج والجزيرة العربية هي « الوصول المستمر لامدادات النفط في المنطقة باسعار معقولة وكميات كافية لمواجهة احتياجاتنا واحتياجات حلفائنا »(27) وفي 20 كانون الثاني 1978 صرح الجنرال جورج . اس. براون رئيس لجنة الاركان المشتركة الامريكية امام الكونغرس قائلا : « . . ان حماية الوصول الى نفط الشرق الاوسط من بين الاهداف الاساسية للولايات المتحدة »(28) ، وفيما عدا هذه التصريحات فان الادارة الامريكية ، اعترافا منها باهمية نفط الخليج العربي والمسائل المتصلة به ، عينت احد خبراء الطاقة ، وهو جيمس اكنز J.E. Akins ، سفيرا لها لدى المملكة العربية السعودية ، في صيف 1979(29) ، كما رفعت درجة تمثيلها الدبلوماسي مع اقطار الخليج العربي التي استقلت بعد سنة 1971 وارسلت سفراء مقيمين الى البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة وعمان في صيف 1974(30) ، واكدت تصريحاتها الرسمية بان من بين المسؤوليات المهمة التي القيت على عاتق هؤلاء السفراء اجراء مفاوضات مباشرة مع رؤساء حكومات هذه الاقطار بخصوص « استمرار تزويد الولايات المتحدة الامريكية بما تحتاجه من النفط »(31) .

ولقد اتضح الاهتمام الامريكي الجديد بالخليج العربي من خلال المناقشات العديدة

الخاصة بالخليج العربي في الكونغرس الامريكي منذ سنة 1972 ايضا ، ومن زيارات كبار مسؤولي الادارة الامريكية الى المنطقة منذ مطلع السبعينات (32) وتركيزهم على « ضرورة » الولايات المتحدة حل مسألة « الامن والاستقرار في الخليج العربي من اجل ضمان استمرار تدفق النفط من المنطقة الى الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية واليابان .

ـ تحديات الامن :

ان التصور الامريكي للامن في اي منطقة من العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود مصالح امريكية فيها . مهما كانت طبيعتها . ومن هنا فان مصطلح « الامن » لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة بل يعني «تأمين» المصالح الامريكية سواء تطلب ذلك استقرار المنطقة المعنية او احداث حالة عدم استقرار فيها . وبأخذ هذه النقطة بنظر الاعتبار فان ماتعنيه الولايات المتحدة بـ « امن الخليج العربي » هو تأمين مصالحها الاساسية في المنطقة وفي مقدمتها . كما اوضحنا . استمرار الحصول على كميات كافية من النفط وبأسعار مناسبة .

اعلنت الادارة الامريكية منذ بداية السبعينات. وما زالت. ان هناك تحديات امنية عديدة تهدد عملية تدفق النفط من الخليج العربي اليها والى بقية الدول الغربية . ومع ان هذه التحديات متداخلة فيما بينها الا ان الادارة الامريكية تقسمها الى قسمين . الاولى تلك التحديات التي تهدد وصول النفط المنتج في الخليج الى الولايات المتحدة وحليفاتها، اما الثانية فهي تلك التي تهدد عملية انتاج النفط في المنطقة . وترى الادارة الامريكية ايضا ان بعض هذه التحديات تهدد بتوقف امدادات النفط من المنطقة لفترة طويلة غير منظورة مع ما يتبع ذلك من تعريض « الامن القومي الامريكي » وامن الغرب للخطر ، والبعض الآخر من هذه التحديات يهدد بتوقف امدادات النفط من المنطقة لمدة قصيرة لا تؤثر كثيراً على الامن القومي الامريكي او امن الغرب الا انها تؤدي ، من وجهة نظر الادارة الامريكية ، الى تهيئة الظروف المناسبة لرفع اسعار النفط بدرجة « غير معقولة » الامر الذي يؤدي الى تراكم عشرات البلايين من الدولارات كفوائض مالية لدى الاقطار المنتجة للنفط والتي (اي الفوائض) تهدد « النظام النقدي والمالي العالمي بالانهيار »(33) في حالة عدم اعادة تدويرها Recycling .

يتضمن القسم الاول من التحديات الامنية ثلاثة عناصر اساسية اولها ما تسميه الادارة الامريكية « التهديد والخطر السوفيتي »والثاني الصراع العربي ـ الصهيوني والثالث احتمال وصول جماعات يسارية الى السلطة في المنطقة.

1 ـ « التهديد السوفيتي » :

منذ السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية بدأت عقدة « الخوف » من الاتحاد السوفيتي تسيطر على اذهان صانعي السياسة الخارجية الامريكية . وجوهر هذه العقدة التي بالغت فيها الادارة الامريكية كثيرا ، واستغلتها بشكل اكثر ، هي ان الاتحاد السوفيتي ، الذي ظهر بعد الحرب كقوة كبرى لها منطقة نفوذها في اوربا الشرقية ، سيعمل من اجل خلق مناطق نفوذ جديدة تابعة له ، وان قرب الاتحاد السوفيتي من الخليج العربي ، مقرونا في الاذهان بحلم القياصرة الروس في الوصول الى مياه الخليج العربي الدافئة ورغبة الحكومة السوفيتية في ضرب المصالح الغربية في المنطقة . سيدفعه الى السيطرة على الخليج العربي ومنابع نفطه اولا لقلب ميزان القوى العالمي لصالحه وصالح حلفائه في مواجهة [illegible]

ومع ال[illegible] الادارة الامريكية [illegible] الهندي عموما منذ بداية سنة [illegible] الدليل على صحة هذه وامتناع الآخرين بصحة [illegible] النظر الامريكية بشأن التهديد السوفيتي » ، فمنذ تلك السنة بدأ بعض قطع الاسطول السوفيتي بزيارات منتظمة الى الخليج العربي واصبح الاتحاد السوفيتي يحتفظ ، بشكل دائم ، باسطول متواضع . يزداد حجمه في اوقات الازمات ، في المحيط الهندي . ومنذ تلك السنة ايضا بدأ الاتحاد السوفيتي تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية الى اليمن الجنوبي واليمن ظفار التابعين للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي [illegible] هذه الخطوات « لا تترافق مع اية تحركات سوفيتية عدائية في الخليج العربي الا ان واشنطن نظرت اليها كتحدي للهيمنة الغربية »(35) [illegible] محاولة سوفيتية لملء « الفراغ » الذي سيخلفه رحيل بريطانيا من المنطقة في نهاية سنة 1971 .

واضافة الى التطور المطرد في العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي(36) ، فان واشنطن نظرت بقلق ايضا الى العلاقات الناشئة بين الاتحاد السوفيتي وبعض الدول المطلة على البحر الاحمر مثل السودان قبل المحاولة الفاشلة للاطاحة بالنميري في تموز 1971 ومصر قبل طرد الخبراء السوفيت منها في تموز 1972 والصومال التي وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في تموز 1974 واتفاقية معونة اقتصادية واتفاقية تسلح في سنة 1975(37) .

ومنذ سنة 1977 ازداد قلق واشنطن من النشاط السوفيتي الملحوظ في ثلاث دول اصطلح الكتاب الغربيون على تسميتها « بالارض المحاذية » "Rimland" (38) لحقول النفط الغنية في الخليج العربي، وهذه الدول الثلاث هي اثيوبيا واليمن الجنوبي وافغانستان . وقد ترافق هذا النشاط مع صدور تقارير امريكية ، مشكوك في صحتها(39)، حول اعتماد الاتحاد السوفيتي على نفط الخليج العربي في الثمانينات لتلبية الاحتياجات النفطية السوفيتية المتزايدة . ففي نيسان 1977 نشرت وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA) تقريرا اشارت فيه الى ان الاتحاد السوفيتي سيكون بحاجة الى ما يتراوح بين 3ر5 و 4ر5 مليون برميل من نفط الشرق الاوسط يوميا في سنة 1985 ، اما ليو آسبن Aspin ـ رئيس لجنة المخابرات في مجلس النواب الامريكي فقد توقع اعتماد الاتحاد السوفيتي ودول اوربا الشرقية على نفط الشرق الاوسط بمعدل 700ر000 برميل فقط يوميا ابتداء من سنة 1982(40).

في شباط 1977 استلم الكولونيل منغيستو هيلا مريام مقاليد السلطة في اثيوبيا واعلن تبنيه الماركسية ـ اللينينية ، وفي السنة ذاتها طرد فريق المساعدة العسكرية الامريكية واغلق قاعدة كاگنيو الجوية التي كانت تستخدمها القوات الامريكية(41) . وفي الوقت نفسه اقام السوفيت جسرا جويا وبحريا لنقل ما قيمته مليار دولار من الاسلحة والمعدات العسكرية الى اثيوبيا ، وفي تشرين الثاني 1978 وقع الطرفان معاهدة صداقة وتعاون(42) . وقد ادت هذه العلاقات السوفيتية ـ الاثيوبية المتطورة ، اضافة الى اسباب اخرى(43)، الى تردي العلاقات الصومالية ـ السوفيتية منذ سنة 1977 وطرد الخبراء السوفيت في نهاية خريف السنة ذاتها(44) .

السوفيتي زاد من معونته العسكرية المقدمة له بعد حرب اكتوبر 1973 حيث ارسل ماقيمته 300 مليون دولار من المعدات العسكرية السوفيتية الى اليمن الجنوبي مقابل ماقيمته 50 مليون دولار خلال السنوات السابقة .وفي الاونة الاخيرة اشارت التقارير « الغربية » الى حصول السوفيت على تسهيلات عسكرية في بعض الموانيء الجنوبية ، والى ارتفاع كبير في المستشارين العسكريين السوفيت والالمان الشرقيين والكوبيين فيها في نهاية سنة 1977 والاشهر الاولى من سنة 1978(45) .

وفيما يتعلق بافغانستان فان مركز السوفييت تحسن فيها كثيرابعد استيلاء حزب الشعب الديمقراطي « خلق » بقيادة نور محمد طرقي على السلطة اثر انقلاب نيسان 1978 ، وبعد حوالي سبعة اشهر من الانقلاب وقع طرقي معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي. ومنذ نهاية كانون الاول 1979 ارسلت الحكومة السوفيتية عددا كبيرا من قواتها الى افغانستان لدعم نظام حكم بابراك كارمال الذي قام بانقلاب ، في الشهر ذاته ، اطاح برئيس الحكومة حفيظ الله امين الذي كان قد قام بدوره بانقلاب ضد طرقي في ايلول 1979 .

ترى واشنطن ان المكاسب السوفيتية الجديدة في هذه الدول الثلاث تشكل جزءا من « خطة » سوفيتية تستهدف السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي التي سيصبح الاتحاد السوفيتي في حاجة اليها خلال الثمانينات ، كما انه سيمكن الاتحاد السوفييتي من قطع طريق امدادات النفط من الخليج العربي الى الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية . لقد حذر وزير الدفاع الامريكي هارولد براون في 5 نيسان 1977 من ان « باستطاعة الاتحاد السوفييتي ان يقيد وصول الغرب الى النفط في اوقات الازمة » وهو تهديد اشد خطورة ، في رايه ، من التهديد بحظر نفطي آخر . اما هنري جاكسون رئيس لجنة الطاقة بمجلس الشيوخ في الكونغرس الامريكي فقد « اكد » في 9 آذار 1979 « ان محاصرة حقول النفط [في الخليج العربي] هدف واضح للسياسة السوفيتية »(46) . واشارت دراسة اخرى عن الوضع العسكري صدرت عن مجلس النواب الامريكي في سنة 1979 ايضا الى ان الوجود السوفييتي في هذه المناطق سيؤثر على اقطار الخليج العربي الرئيسية وعلى امن الغرب وحلف شمال الاطلسي اذ سيصبح بامكان الاتحاد السوفييتي استخدام وجوده العسكري في المنطقة لمنع وصول النفط الى الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية واليابان ، وحدوث مثل هذا الامر معناه جعل حلفاء الولايات المتحدة تحت رحمة الاتحاد السوفييتي(47) .

2 ـ الصراع العربي ـ الصهيوني :

يمثل الصراع العربي ـ الصهيوني والموقف الامريكي المالىء للكيان الصهيوني واحدا من المشاكل الاساسية التي تواجه المصالح النفطية الامريكية في المنطقة . وهذا الصراع لايهدد وصول نفط المنطقة الى الولايات المتحدة وبعض الدول المؤيدة للكيان الصهيوني فحسب ، من خلال حظر تصدير النفط اليها كما حدث في 1967 و 1973 ، بل انه يهدد بتوقف انتاج النفط في المنطقة ايضا لان استمرار هذا الصراع وموقف الولايات المتحدة منه قد يدفع بعض العناصر « الراديكالية » الى محاولة ضرب المصالح الامريكية والغربية الحيوية عن طريق تدمير المنشآت النفطية المهمة في الخليج العربي(48) ومناطق اخرى كما حدث في وقت مبكر من سنة 1970 عندما قامت مجموعة فدائية فلسطينية بنسف انابيب نفط التابلاين في الجولان . ومن الجدير بالذكر ان بعض المسؤولين العرب يشاركون واشنطن وجهة نظرها هذه ومن هؤلاء وزير النفط والثروة المعدنية السعودي السيد احمد زكي يماني الذي ابلغ الكاتب الامريكي جون كولي في صيف 1973 قائلا « اذا نشبت الحرب [مع الكيان الصهيوني] فان علينا اغلاق حقول النفط ، لديك علم عن الفلسطينيين والاجانب الذين من حولنا .. نحن لانستطيع منع الاعمال التخريبية من قبل مجموعة مدربة ومصممة من المخربين المحترفين حتى لو نشرنا كل الجيش والحرس الوطني السعودي حول حقول النفط .. »(49) .

3 ـ وصول عناصر يسارية الى السلطة :

للولايات المتحدة علاقات صداقة وتحالف مع بعض اقطار الخليج العربي ، وبشكل خاص ايران والمملكة العربية السعودية . وقد ضمنت هذه العلاقات الخاصة ، وما تزال ، حصول الولايات المتحدة على كميات كافية من النفط . ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي في بعض هذه الاقطار ، كما سنذكر ، فان الادارة الامريكية تبدي اهتماما كبيرا بمستقبل هذه الانظمة السياسية وتتخوف من وصول جماعات يسارية او « راديكالية » الى السلطة في بعض هذه الاقطار مع مايتبع ذلك من تغيير في سياستها الخارجية عموما وسياستها النفطية خصوصا . وتركز واشنطن مثل هذه الاحتمالات على المملكة العربية السعودية التي تعتبر اكبر منتج ومصدر للنفط في الوقت الحاضر . ففي سنة 1977 نشرت في واشنطن دراسة خاصة ، اعدت بناء على طلب هنري جاكسون ، عن علاقات الولايات المتحدة الامريكية النفطية مع كل من المملكة العربية السعودية وايران . وقد اشارت هذه الدراسة الى ان حدوث اي تغيير في نظام الحكم (او في سياسات القيادة الحالية) في السعودية قد يؤدي الى تخفيض كبير في كمية النفط المنتج او الى زيادة كبيرة اخرى مفاجئة في الاسعار ،وتوصلت تلك الدراسة ايضا الى ان « الالتزام بالدفاع عن المصادر النفطية في الخليج العربي والاستقرار السياسي في المنطقة يجب ان يشكل احدى الاهتمامات الاساسية للولايات المتحدة الامريكية »(50) . اما جيوفري كيمب فقد ذهب الى ابعد من ذلك في بحث نشره في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs ، وهي مجلة امريكية واسعة الانتشار ، في كانون الثاني 1978 حيث كتب قائلا « .. في حالة تسلم حكومة سعودية (متطرفة) السلطة فان الاتحاد السوفييتي سيتمكن في النهاية من السيطرة على النفط السعودي دون ان يطلق رصاصة واحدة .. » 51 . وفيما عدا المملكة العربية السعودية فان الادارة الامريكية تتخوف من وصول مثل هذه الجماعات الى السلطة في سلطنة عمان ايضا حيث سيصبح بامكانها تهديد مضيق هرمز الحيوي . لقد حذر وزير الدفاع الامريكي هارولد براون مؤخرا بان من « شأن استلام « المتمردين » في عمان السلطة بدعم من اليمن الجنوبي ، ان يهدد نقطة الخناق « "Choke Point" » للخليج العربي(52) الامر الذي سيؤثر على تدفق النفط من المنطقة . ومن الجدير بالذكر ان الادارة الامريكية قد اشارت رسميا ، قبل سنوات ، الى الجبهة الشعبية لتحرير عمان على انها « حركة ارهابية هدامة .. »(53) .

اما بالنسبة الى التحديات الامنية التي تهدد بوقف انتاج النفط فتتمثل ، من وجهة نظر واشنطن ، في :

1 ـ عدم الاستقرار السياسي في بعض اقطار المنطقة الامر الذي قد يؤدي الى اضطرابات سياسية عنيفة تتوقف بنتيجتها عمليات

انتاج النفط وتصديره كما حدث مؤخرا في ايران عندما اضرب عمال النفط فيها في نهاية كانون الاول 1978 مما ادى الى ايقاف صادرات النفط التي تبلغ في مجموعها خمسة ملايين برميل يوميا(54) .

2 ـ مشكلات الحدود العديدة التي تزخربها منطقة الخليج العربي والتي قد تؤدي الى نشوب نزاعات مسلحة تهدد بتدمير المنشآت النفطية الحيوية في المنطقة او اغلاق الخليج العربي بوجه الملاحة البحرية ، بما في ذلك طبعا ناقلات النفط التي يصدر بواسطتها الجزء الاعظم من نفط الخليج العربي .

ـ مواجهة التحديات :

في ضوء مصالحها النفطية في الخليج العربي والتحديات الامنية التي تواجهها هذه المصالح حددت الولايات المتحدة الامريكية اهداف سياستها الامنية في منطقة الخليج العربي منذ بداية السبعينات في نقطتين اساسيتين ، الاولى هي المحافظة على الوضع الراهن Status Quo والثانية هي ابعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة(55) . وقد عملت الادارة الامريكية على تنفيذ سياستها الامنية بوسائل عديدة ، دبلوماسية وعسكرية .

ا ـ مشروع الحلف الامني الخليجي :

مع صدور بيان الانسحاب البريطاني من شرقي السويس أعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة لاتعتزم ملء « الفراغ » الذي سينشأ عن انسحاب بريطانيا من جنوب شرق اسيا والخليج العربي(56) . وبعد مرور ثلاثة ايام فقط ، اي في 19 كانون الثاني 1969 ، اعلن يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الامريكية ان بلاده تعتمد على « تكتل امني » يشمل تركيا وايران والباكستان والكويت والمملكة العربية السعودية لملء « الفراغ » . ولقد تعرض هذا الاعلان الى هجوم شديد من قبل العراق وسوريا ومصر التي وجدت أن هدف هذا التصريح اقامة ميثاق امبريالي مشابه لحلف بغداد . كما استنكر الاتحاد السوفييتي هذا الاعلان واعتبر اقامة مثل هذا التكتل تهديداً لحدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية(57) . وبعد ذلك مباشرة اعلنت تركيا رفضها الانضمام لاي حلف جديد . كما أعلنت الباكستان رسمياً انها لاتفكر في اية ترتيبات امن اقليمية في الخليج العربي وعارضت الكويت والسعودية ايضا الاشتراك في احلاف عسكرية(58) . ولكن بالرغم من هذه التصريحات المخيبة لآمال واشنطن فانها استمرت في بذل الجهود من اجل اقامة تكتل يقتصر على ايران وبعض الاقطار العربية الخليجية ، المملكة العربية السعودية والكويت بشكل خاص ، ففي 8 شباط 1968 وصل يوجين روستو الى طهران في زيارة رسمية وقد ذكرت مصادر معتمدة في طهران ان روستو شدد خلال محادثاته مع الشاه والحكومة الايرانية على ضرورة « قيام تفاهم بين ايران وجيرانها العرب في الخليج لضمان امن هذا القطاع » ، وقد اكد روستو على كل من السعودية والكويت(59) . واستمر التأكيد الامريكي على مثل هذا « التفاهم » خلال السنوات القليلة التالية ايضا ولكن عبثاً بسبب توتر العلاقات العربية ـ الايرانية في الخليج عموما وشكوك العرب في ايران بسبب سياستها التوسعية في الخليج العربي (احتلال الجزر العربية الثلاث في نهاية 1971 والتدخل العسكري الايراني في عمان) وبناء القوة العسكرية الايرانية بشكل مذهل بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة ، واصرارها على تسمية الخليج العربي بالفارسي لدرجة انها سحبت في وقت ما سفرائها من اقطار الخليج العربي بسبب هذه القضية(60) .

لقد عبرت حكومات الاقطار العربية الخليجية ، بما فيها تلك التي اعتبرتها واشنطن حكومات « معتدلة » ، عن شكوكها العميقة في ايران في اكثر من مناسبة ، لقد أثار بناء القوة العسكرية الايرانية قلق هذه الاقطار ، باستثناء العراق ، من احتمال لجوء ايران ، بعد ان يقل احتياطيها النفط ، الى السيطرة على بعض هذه الاقطار او الى تجاهل الاتفاقيات التي تنص على تحديد المناطق التي يمكن لايران ان تنقب عن النفط فيها في مياه الخليج العربي(61) . وفي احدى المناسبات اجتمع وزير النفط السعودي الشيخ يماني مع السفير الامريكي السابق في السعودية جيمس اكنز وناقش معه الموضوع ذاته . وبعد الاجتماع رفع اكنز تقريرا سريا الى وزارة الخارجية الامريكية جاء فيه :

« ان النتيجة التي توصل اليها السعوديون هي ان لنا اتفاقا مع ايران للسماح لها بالاستيلاء على عموم الساحل العربي » وبأن وزير النفط السعودي ابلغه « ان بناء القوة العسكرية الايرانية غير العادي يهدف ، كما هو واضح ، الى احتلال الاقطار العربية الخليجية وهي دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت بل وحتى السعودية نفسها » . واشار اكنز في تقريره أيضا الى ان « السعوديين اصبحوا مقتنعين بأنه في حالة نشوب حرب عربية ـ اسرائيلية اخرى سوف تشجع اسرائيل على احتلال تبوك في شمال السعودية وسوف يطلب من ايران احتلال الساحل العربي من الخليج »(62) .

وفيما عدا هذه الشكوك فان العراق لعب دورا بارزا في احباط جهود الولايات المتحدة لاقامة حلف اقليمي في المنطقة ، كما ان وجهة نظر العراق بخصوص امن الخليج العربي تعارض بشدة اي نوع من انواع السيادة الايرانية في الخليج العربي(63) . وقد اكدت مجلة الشرق الاوسط اللندنية في عددها الصادر في مايس 1977 ان فشل الولايات المتحدة في اقامة احلاف اقليمية في المنطقة يرجع بشكل رئيس الى عداء العراق لهذه الفكرة وشكوك العرب في ايران(64) .

ب ـ مبدا نيكسون وايران ، « شرطي الخليج » :

كانت واشنطن ماضية ، اثناء جهودها الدبلوماسية من اجل اقامة حلف خليجي ، في تنفيذ سياسة اخرى استهدفت منها تهيأة ايران لممارسة دور « شرطي الخليج » لحماية المصالح الامريكية في المنطقة وفي مقدمتها مصالحها النفطية ، ونعني بهذه السياسة تقوية ايران والموافقة على تزويدها بكل ما تطلبه من الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة والمعقدة . وقد تم رسم هذه السياسة ضمن الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي تم تبنيها منذ نهاية الستينات . نتيجة للمأزق العسكري الامريكي في فيتنام واملا في عدم تكرار هذه التجربة . وقد عرفت هذه الاستراتيجية الجديدة باسم « مبدا نيكسون »(65) . وجوهر هذه الاستراتيجية هو تقليص الالتزامات والنفقات العسكرية الامريكية في الخارج عن طريق تقوية حلفاء الولايات المتحدة بتسهيل عملية حصولهم على الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية ، سواء على شكل مساعدات خارجية او مبيعات ، وتلك افضل وسيلة لحماية المصالح الامريكية في الخارج واقلها تكلفة من الناحيتين المادية والبشرية . وقد عبر وزير

الدفاع الامريكي الاسبق ملفن ليرد في سنة 1970 عن هذه النقطة قائلا : « .. ان مساعدات السلاح الامريكية تشكل العنصر الاساس لسياستنا اذا ما اردنا ان نفي بالتزاماتنا وان ندعم حلفائنا وان نقوم ، في الوقت نفسه ، بتقليص احتمال توريط وحدات مقاتلة ارضية امريكية»(66) .

لقد تم اختيار ايران لدور « شرطي الخليج » لاعتبارين اساسيين من وجهة نظر الادارة الامريكية ، الاول هو ان الشاه « .. هو الاقرب الى مصالح الولايات المتحدة وتربطه بها علاقات طيبة في منطقة الخليج » .. والثاني هو ان « حجم السكان جنبا الى جنب مع التطور الاجتماعي والاقتصادي السريع قد اعطى ايران القدرة على ممارسة الزعامة في الخليج .. »(67)!! واذا كان الاعتبار الاول صحيحا جدا فان الاعتبار الثاني قابل للمناقشة(68) .

منذ السنوات الاخيرة من الحرب العالمية الثانية كانت ايران تحصل على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الامريكية. وفي سنة 1967 صرح بأن المساعدات العسكرية الامريكية لايران سوف تتوقف بنهاية حزيران 1969 ، الا ان صدور بيان الانسحاب البريطاني في كانون الثاني 1968 ادخل عنصرا جديدا في حسابات الولايات المتحدة، وبدا الشاه نفسه يطلب معدات عسكرية امريكية متطورة ، ولدعم طلبات الحصول على هذه الاسلحة اشار الشاه الى « تحديث جيشه وفراغ القوة الذي سينشأ عن رحيل البريطانيين والتهديدات المحتملة من تزايد النشاط السوفييتي في الخليج ، والحاجة لوجود انظمة معتدلة موالية للغرب في المنطقة لاحلال التوازن مع الانظمة العربية الراديكالية مثل تلك التي في العراق وسوريا ومصر .. » وقد تعاطفت الادارة الامريكية مع جميع هذه الحجج ووجدت ان « متطلبات التحديث معقولة »(69) ، واشار بيان صدر عن لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي في سنة 1968 حول مبيعات الاسلحة الخارجية الى ان على ايران «الاحتفاظ بقدرة دفاعية قوية لاجل ان لا تكون هدفا للجمهورية العربية المتحدة او سوريا او العراق او اي من الدول العربية الاكثر راديكالية »(70)!

لقد اكدت الادارة الامريكية تعاطفها ورغبتها في تقوية ايران عسكريا عند زيارة الشاه لواشنطن في حزيران 1968 وزيارة رئيس وزرائه امير عباس هويدا في كانون الاول 1968 وزيارة الشاه التالية لواشنطن في تشرين الاول 1969 وزيارة الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون لايران في نهاية مايس 1972 التي اعلن فيها ان الولايات المتحدة سوف تستمر ، كما في السابق ، في التعاون مع ايران من اجل تقوية دفاعاتها(71) . وفي السنة ذاتها اصدر الرئيس الامريكي قرارا ببيع ايران طائرات اف ـ 14 واف ـ 15 المعقدة وكل ما تطلبه ايران من معدات عسكرية امريكية(72) . واعتبارا من السنة التالية 1973 قفزت قيمة صفقات الاسلحة التي عقدتها طهران مع واشنطن الى المليارات . وقد قدرت قيمة هذه الصفقات فيما بين 1972 ـ 1976 حوالي 4ر10 مليار دولار(73) ، وحوالي 036ر6 مليار دولار خلال السنة المالية الامريكية المنتهية في 30 ايلول 1977(74) . واضافة الى ما سبق ساهمت الولايات المتحدة ، بشكل فعال ومباشر ، في تطوير وتحديث القواعد البحرية الايرانية على الخليج العربي كتلك التي في جزيرة خارج وبندر عباس وجاسك وغيرها(75) . ونتيجة لهذا الدور الامريكي في ايران ارتفع عدد الامريكان العاملين في ايران ، كخبراء عسكريين بالدرجة الاولى ، حوالي 24000 شخص في 1976 وكان من المتوقع وصول عددهم الى ما بين 50000 ـ 60000 خلال السنوات 1980 ـ 1981(76) .

كانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية هذه منسجمة تماما مع طموحات الشاه وسياسته التوسعية في الخليج العربي . وقد اعترف الشاه علنا وفي اكثر من مناسبة بهذا الدور المرسوم له في منطقة الخليج، اي حماية المصالح الامريكية والغربية عموما ومنع وصول الجماعات المعادية للولايات المتحدة الى السلطة في اقطار الخليج العربي الساحلية(77) . وقد اتضح ذلك ايضا من خلال التدخل العسكري الايراني ضد ثوار ظفار في سلطنة عمان في كانون الاول 1973 . وقد اشار احد الباحثين المتخصصين في شؤون منطقة الخليج العربي الى ان هذا التدخل الذي جاء ظاهريا « بناء » على طلب من السلطان كان بمثابة « تعبير مباشر للنظرة الامريكية فيما يخص الامن الداخلي.. »(78) . ولقد استمرت الادارة الامريكية في التعبير عن ثقتها في الشاه حتى نهاية سنة 1978 . ومنذ مطلع سنة 1979 بدات بتغيير موقفها من الشاه بسبب المشاكل والاضطرابات الداخلية التي شهدتها ايران . وفي 11 كانون الثاني 1979 اعلن وزير الخارجية الامريكي في مؤتمر صحفي ان الادارة الامريكية تنظر باستحسان الى رحيل الشاه عن ايران(79) . وهذا ما حدث فعلا بعد حوالي شهر واحد فقط .

والى جانب ايران سهلت الادارة الامريكية مهمة حصول دولة صديقة لواشنطن في المنطقة ، وهي المملكة العربية السعودية ، على الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية وعلى الاخص بعد زيارة الملك السعودي الراحل فيصل بن عبدالعزيز لواشنطن في 1971 . بما في ذلك ايضا تزويد السعودية بخبراء عسكريين امريكان في مجالات التدريب والصيانة وبناء المنشآت العسكرية الجوية والبحرية(80) . وكان تسليم الاسلحة الامريكية للسعودية مشروطا ، في الغالب ، بتقديم تعهدات بعدم استخدامها ضد الكيان الصهيوني(81) . ان تسليح المملكة العربية السعودية وتطوير قدراتها الدفاعية دفع بعض مسؤولي الادارة الامريكية الى التلميح باعتماد الولايات المتحدة على كل من ايران والمملكة العربية السعودية كدعامتين للامن والاستقرار في الخليج العربي "Twin Pillars Policy" ، ولكن بالرغم من هذه التلميحات المتكررة فان الادارة الامريكية اعتمدت على ايران بصورة رئيسة لحفظ « الامن والاستقرار » في الخليج العربي(82) .

وفيما عدا ما سبق وافقت الادارة الامريكية على بيع بعض الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية الى سلطنة عمان وكذلك الكويت التي اصبحت مؤهلة للحصول على المعدات العسكرية الامريكية منذ 17 كانون الثاني 1971 ، ومنذ كانون الثاني 1973 اصبحت كل من قطر والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة مؤهلة للحصول على الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية بموجب قانون المبيعات العسكرية الخارجية المعدل(83) .

ولاجل توضيح التصور الامريكي لاهمية هذه المبيعات العسكرية في ضمان « امن » الخليج العربي نسوق الفقرة التالية نقلا عن جيمس هـ. نويس نائب مساعد وزير الدفاع الامريكي الذي وصف السياسة الامنية لحكومته في منطقة الخليج العربي قائلا :

« .. اننا بحاجة الى التمييز بين سياستنا تجاه السعودية وايران والكويت وسياستنا تجاه عمان ودول اسفل الخليج العربي اي البحرين وقطر واتحاد الامارات العربية . ففي الحالة الاولى نعتقد ان هذه البلدان تواجه خطرا او اخطارا خارجية ضد امنها الامر الذي يكرس متطلباتها العسكرية ويبرر جهودنا لمساعدتها من اجل تلبية هذه المتطلبات سواء بتوفير ما يلزم من اجل امنها الذاتي او عن طريق مساعدتها من اجل التعاون عسكريا للحفاظ على السلام والاستقرار في الخليج .. اما في حالة عمان ودول اسفل الخليج العربي فنحن نعتقد ان الحاجة الرئيسة هي

مساعدتها لتقوية امكانات امنها الداخلي ، وعلى ذلك فاننا نرغب في بيع هذه الدول مقدارا محدودا من الاسلحة من اجل تعزيز امنها الداخلي»(84).

ج ـ « مبدا كارتر » والتدخل العسكري في الخليج العربي :

بالرغم من اعتمادها على ايران لتأمين مصالحها الاساسية في منطقة الخليج العربي فان الادارة الامريكية احتفظت بحد ادنى من الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي لدعم هذه المصالح . اضافة الى احتفاظها باسطول قوي في المحيط الهندي . فبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي بادرت الادارة الامريكية الى عقد اتفاقية مع حكومة البحرين في 23 كانون الاول 1971 لضمان استمرار قوة الشرق الاوسط الامريكية (U.S. Mideast Force) في استخدام قاعدة الجفير البحرية والتي كانت هذه القوة تتخذها كقاعدة لها منذ تشكيلها في سنة 1949 . وقبل اتفاقية 1971 كانت هذه القوة الامريكية تستخدم القاعدة بموجب اتفاق عقدته مع بريطانيا ، باعتبارها الجهة المشرفة على علاقات البحرين الخارجية . في سنة 1949(85) . وبعد اتفاقية 1971 تم ابدال السفن التابعة لهذه القوة بسفن حربية اكثر تطورا واصبحت هذه القوة مرتبطة بقيادة البحرية الامريكية في المحيط الهادي بعد ان كانت لها قيادة مستقلة . وقد صرح احد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الامريكية في حينه بأن هذه القوة سوف تأخذ على عاتقها « دور الحماية الذي مارسته بريطانيا في الخليج لاكثر من قرن من الزمان »(86).

وبعد قاعدة الجفير عملت الادارة الامريكية على استحصال موافقة الحكومة العمانية بخصوص منح القوات الجوية الامريكية حق استخدام التسهيلات العسكرية في بعض القواعد الجوية العمانية المهمة وعلى الاخص قاعدة المصيرة الجوية ذات الاهمية الاستراتيجية والتي كانت تحت اشراف سلاح الطيران الملكي البريطاني منذ سنة 1958(87) . ففي كانون الثاني 1975 قام السلطان قابوس بزيارة الى واشنطن ، وقد استفسر منه وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر فيما اذا كان بامكان الطائرات الحربية الامريكية استخدام قاعدة مصيرة الجوية. وفي شباط من السنة ذاتها اشارت صحيفة النيويورك تايمز الى ان الحكومة الامريكية قد طلبت من بريطانيا السماح للطائرات الحربية الامريكية باستخدام التسهيلات الموجودة في تلك القاعدة وبأن الحكومة البريطانية قد وافقت على ذلك(88) . وبعد ان اعلنت بريطانيا في 19 تموز 1976 عزمها على سحب قواتها من قاعدتي مصيرة وصلالة الجويتين في 31 آذار 1977(89) ، كثفت واشنطن جهودها للحلول محل القوات البريطانية في هاتين القاعدتين وبالاخص الاولى . ومع ان سلطنة عمان انكرت ان الولايات المتحدة ستتسلم قاعدة مصيرة بعد رحيل البريطانيين الا انها اوضحت بانها « سوف تسمح لبعض الدول الصديقة بالتمتع بتسهيلات مرور في كافة القواعد بما في ذلك قاعدة مصيرة »(90) .

من جهة اخرى احتفظت واشنطن بوجود بحري مؤثر في المحيط الهندي ، وعلى الاخص اثناء وبعد حرب اكتوبر 1973 والحظر النفطي العربي الذي صاحب تلك الحرب . ومما له مغزاه ان وزير الدفاع الامريكي الاسبق جيمس شليسنجر قد اعلن بعد اسابيع قليلة من انتهاء حرب اكتوبر ، اي في تشرين الثاني 1973 بأن « البحرية الامريكية في المحيط الهندي سوف تزداد قوة بسبب المصالح الامريكية المهمة في الخليج العربي والتي نتجت عن الحظر النفطي »(91) . وفي تشرين الثاني 1974 ساهمت البحرية الامريكية في اكبر مناورة عسكرية بحرية لحلف السنتو في بحر العرب(92) . واستمرت بعض وحدات البحرية الامريكية في المحيط الهادي في المساهمة بشكل منتظم في « مناورات » عسكرية في الخليج العربي(93) . كما استمر توسع القوة البحرية الامريكية في المحيط الهندي خلال السنوات التالية ايضا . ولاجل جعل هذا التوسع ممكنا فان الادارة الامريكية بدات بتطوير قاعدة ديبغوغارسيا في المحيط الهندي الى واحدة من اهم القواعد البحرية الامريكية في العالم . وكانت الولايات المتحدة قد عقدت مع بريطانيا اتفاقية في 30 كانون الاول 1966 بشأن استخدام وتطوير التسهيلات العسكرية الموجودة على جزيرة ديبغو غارسيا . وخلال السنوات الخمس الاولى من التوقيع على الاتفاقية قامت الولايات المتحدة بانشاء الطرق ومستودعات لخزن الوقود ومدرجات لاستقبال طائرات النقل الكبيرة . وفي سنة 1972 . اي بعد انسحاب بريطانيا من شرقي السويس وبداية مايعرف بـ «ازمة الطاقة». وافق الكونغرس الامريكي على تخصيص 20 مليون دولار لتطوير القاعدة العسكرية في ديبغوغارسيا . وبعد سنة 1975 تم تطوير التسهيلات العسكرية الموجودة في القاعدة بحيث اصبح بامكانها استقبال القاذفات الاستراتيجية من طراز B. 52 وطائرات شحن الوقود من طراز KC. 135 (94) . وفيما عدا هذه القواعد فان الادارة الامريكية فكرت ايضا ، وكانت تفضل ذلك كما يبدو . في الحصول على قاعدة عسكرية في الباكستان القريبة من الخليج العربي الا انها تخوفت من احتمال معارضة الهند لذلك وقيامها بمنح السوفييت قاعدة عسكرية بالمقابل(95) .

ان التطورات العديدة التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في سنة 1979 ، وفي مقدمتها سقوط نظام الشاه في ايران والتدخل العسكري السوفييتي في افغانستان ، دفعت الادارة الامريكية الى اعادة تقييم استراتيجيتها الامنية الخليجية واعادة النظر في « مبدا نيكسون » سيما وان الولايات المتحدة لم تعد في مأزقها العسكري في فيتنام والذي برر المبدا المذكور سابقا(96) . وبدا بعض كبار مسؤولي الادارة الامريكية مثل مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي زبغنيو برجيزنسكي يدعون الى الاعتماد على "قوى اقليمية مؤثرة "Regional Influentials" (97)، ووجه اهتمام خاص الى تنمية القدرة العسكرية الامريكية في الخليج العربي ايضا حيث اتخذ في واشنطن قرار لزيادة ثلاث او خمس سفن على قوة الشرق الاوسط التي تعمل انطلاقا من البحرين ، وارسلت بعد ذلك وحدات بحرية من اساطيل المحيط الهادي والبحر الابيض المتوسط الى المحيط الهندي وبحر العرب في دوريات متلاحقة(98) . وبعد حادث احتجاز الرهائن الامريكان في طهران في تشرين الثاني 1979 توفرت للرئيس الامريكي كارتر فرصة ممتازة لتنفيذ الخطوة الاكثر اهمية في تاريخ الاستراتيجية الامنية الامريكية في المنطقة خلال السبعينات ، نعني بذلك تشكيل قوة التدخل السريع لتأمين المصالح الامريكية في هذا الجزء من العالم . وقد اعلن عن تشكيل هذه القوة رسميا في 1 اذار 1980 . ومن الجدير بالذكر ان الادارة الامريكية كانت قد طرحت قبل ذلك بوقت غير طويل مشروعا ، من خلال سلطنة عمان ، يدعو الى تشكيل مظلة امنية لحماية « امن » الخليج العربي تضم قوات من بعض الدول الخليجية الى جانب قوات امريكية وغربية ايضا (المشروع العماني لامن الخليج العربي ـ ايلول 1979) . وقد لقيت هذه الفكرة معارضة الاقطار العربية الخليجية وفي مقدمتها العراق .

والواقع ان تشكيل قوة التدخل السريع لم يكن امرا جديدا او مفاجئا فقد سبق وان نظم الرئيس الامريكي الاسبق جون كنيدي القيادة الضاربة الامريكية في 1961 ، وقد عهدت الى هذه القوة في سنة 1963 مسؤولية النشاط الدفاعي الامريكي في الشرق الاوسط وجنوب غرب اسيا والبلاد الواقعة جنوب الصحراء في افريقيا . وقد قامت وحدات هذه القوة الضاربة بزيارات متعددة الى الشرق الاوسط حيث اجرت تدريبات هناك . وفي سنة 1964 قامت تلك القوات بمناورات حربية

مشتركة مع القوات المسلحة الايرانية في الخليج العربي . وقد استمرت القيادة الضاربة في الوجود حتى سنة 1972 . ففي تلك السنة . ونظراً لشدة رد الفعل السياسي لما اصاب الولايات المتحدة في فيتنام . استطاعت وزارة الخارجية اقناع الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون بان مهمة القيادة الضاربة . وهي القتال في الشرق الاوسط وافريقيا . مهمة « استفزازية جداً » ولذا فقد الغيت تلك القياده في 1972 وقامت مقامها قيادة قوات التاهب الامريكية التي كلفت بمهمة اقل اثارة وهي تعزيز القوات في حالات الطوارىء خارج دول حلف الاطلسي وحماية الحدود القارية للولايات المتحدة(99) .

وبعد الحظر النفطي العربي في نهاية 1973 وتصحيح اسعار النفط منذ تلك السنة فصاعداً طرحت مراراً فكرة استخدام القوة المسلحة الامريكية لتامين واردات النفط من منطقة الخليج العربي . ففي 23 كانون الاول 1974 اكد وزير الخارجيةالامريكي الاسبق هنري كيسنجر. في مقابلة مع مجلة بزنس ويك "Business Week" . احتمال استخدام القوة اذا جرى « خنق العالم الحر او العالم الصناعي » بقطع امدادات النفط عنه ، وفي 14 كانون الثاني 1975 اعلن وزير الدفاع الامريكي الاسبق جيمس شليسنجر في مؤتمر صحفي ان من الممكن حقاً « للقوات المسلحة الامريكية ان تنفذ عمليات عسكرية في الخليج العربي اذا نشات ضرورة لذلك » . وبعد اقل من اسبوع ، بالتحديد في 20 كانون الثاني 1975 ، ايد الرئيس الامريكي الاسبق جيرالد فورد ماذكره في مقابلته مع مجلة بزنس ويك . وفي 26 مايس 1975 قال وزير الدفاع الامريكي الاسبق بان الولايات المتحدة « يرجح ان تصبح أقل تسامحاً ازاء حظر مجدد مما كنا عليه ازاء الحظر الاول في 1973 »(100) .

وفي سنة 1977 بدا عهد حكومة كارتر التي ترى ان بقاء الولايات المتحدة اقتصادياً يعتمد على مقدرتها للوصول الى الاسواق الخارجية والمواد الخام وفي مقدمتها النفط . وعادت فكرة تشكيل قوة عسكرية خفيفة توفر ردة الفعل السريعة الى الظهور من جديد خلال السنة الاولى من عهد كارتر اذ ضمنت هذه الفكرة في مذكرة المراجعة الرئاسية رقم 77(101) . وازدادت بشكل ملحوظ ايضاً التهديدات الرسمية الامريكية بالتدخل عسكريا في الخليج العربي وخصوصا بعد سقوط نظام الشاه في ايران . ففي 25 شباط 1979 اعلن وزير الدفاع الامريكي هارولد براون بان حماية « تدفق النفط من الشرق الاوسط هي بوضوح جزء من مصلحتنا الحيوية . وانه يبرر اي فعل مناسب بما في ذلك استخدام القوة » . وفي التاريخ نفسه تحدث وزير الطاقة شليسنجر في مقابلة تلفزيونية عن « امكان وجود عسكري امريكي لحماية المصالح الحيوية [الامريكية] في الخليج العربي » وفي 9 آذار 1979 دعا هنري جاكسون رئيس لجنة الطاقة بمجلس الشيوخ الى خطة طوارىء تكون الاولوية فيها لحماية شريان الحياة (النفط للعالم الغربي) . وفي 18 آذار 1979 تحدث كل من وزير الخارجية سايروس فانس ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فرانك تشيرش في مقابلة تلفزيونية عن التدخل العسكري في الخليج(102) ثم جاء احتجاز الرهائن الامريكان في طهران والتدخل العسكري السوفييتي في افغانستان ليوفرا الفرصة الملائمة لتنفيذ مثل هذه الخطط . وقد سبق اعلان تشكيل قوة التدخل السريع (او قوة الانتشار السريع Rapid Deployment Force) ارسال بعثة امريكية الى السعودية وعمان والصومال وكينيا لدراسة احتمالات الحصول على قواعد عسكرية فيها(103) . وقد اثمرت مهمة هذه البعثة في الحصول على حقوق استخدام بعض القواعد العسكرية المهمة في عمان وكينيا والصومال(104) . اما المملكة العربية السعودية فقد رفضت على الفور منح الامريكان اية قواعد عسكرية(105) .

والى جانب القواعد المذكورة فان طائرات الانذار المبكر الامريكية (اواكس) بدات منذ كانون الاول 1979 باستخدام القواعد المصرية للقيام بمهمات « مراقبة » ودورية واستطلاع حول الخليج العربي . وفي تموز 1980 جدد السادات اقتراحه بشأن منح الولايات المتحدة « كل التسهيلات داخل مصر لانتشار سريع للقوات الامريكية في حالة وجود خطر يهدد دول الخليج» .وفي الوقت نفسه كشفت وزارة الدفاع الامريكية عن وجود محادثات مصرية ـ امريكية للاستفادة من ثلاث قواعد جوية مصرية احداها قاعدة (راس بناس) على البحر الاحمر . وقد خططت الولايات المتحدة لصرف مبلغ 400 مليون دولار لتحويل قاعدة راس بناس الى قاعدة اطلاق لقوات الانتشار السريع الامريكية . ومن جهة اخرى كانت القوات الامريكية قد قامت في 18 مايس 1980 بتدريبات للانزال في مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي واستخدمت في هذه التدريبات الذخيرة الحية(106) .

د ـ تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني :

لما كان الصراع العربي ـ الصهيوني يشكل واحداً من التحديات التي تهدد وصول النفط العربي الى الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية المؤيدة للكيان الصهيوني من خلال حظر تصدير النفط اليها كما حدث في 1973 او احتمالات خلق مشاكل امنية داخلية بوجه بعض حكومات الاقطار النفطية الصديقة لواشنطن(107) فان الادارة الامريكية سعت الى تسوية هذا الصراع لمنع تكرار هذه التهديدات . الا انها اخذت بنظر لاعتبار ، في جهودها الدبلوماسية لتسوية الصراع . ضرورة تقوية الكيان الصيوني وتعميق حدة الخلافات بين الاقطار العربية لاجل ابقاء ميزان القوى العربي ـ الصهيوني لصالح الكيان الصهيوني لان ذلك ضروري لحماية المصالح النفطية الامريكية والغربية في المنطقة . لقد صرح السناتور هنري جاكسون في بيان له امام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في 21 مايس 1973 قائلاً « انني اعتقد ان وجود اسرائيل قوية مثل وجود ايران قوية يعتبر امراً حيوياً للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط والخليج العربي » اما السناتور وليم فولبرايت ، الذي القى بياناً امام اللجنة ذاتها وفي اليوم نفسه . فقد اشار عند حديثه عن احتمال الاستيلاء المسلح على الاقطار المنتجة للنفط في المنطقة الى انه قد لا يتعين على الولايات المتحدة القيام بهذا العمل بنفسها « مع وجود وكلاء لها ذوي قوة عسكرية في المنطقة مثل ايران واسرائيل »(108) ، وفي 20 تموز 1973 صرح الجنرال اسحق رابين ، سفير الكيان الصهيوني السابق في واشنطن ، في اجتماع عقده « المركز الاسرائيلي للادارة » في تل ابيب قائلاً : « لقد زودنا الامريكيون بالاسلحة لكي نستخدمها وقت الضرورة » وقد عرف « الضرورة » بانها تشمل الوضع الذي يقرر فيه العرب جدياً ان يوقفوا ضخ النفط الى الغرب(109) . ومن الجدير بالذكر ايضا ان الخطط الامريكية للتدخل عسكرياً في الخليج العربي لاحتلال آبار النفط فيها قد تضمنت استخدام القواعد العسكرية الاسرائيلية لتنفيذ هذه المهمة(110).

خاتمة :

للولايات المتحدة الامريكية مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية في منطقة الخليج العربي. ويشكل النفط ، في ضوء مشكلة الطاقة لازمة الطاقة ، اهم مصلحة امريكية في المنطقة . وترى الادارة الامريكية ان استمرار الوصول الى نفط الخليج العربي امر « حيوي » بالنسبة للامن القومي الامريكي وامن الغرب عموماً . ولم تتعرض امدادات النفط من هذه المنطقة المهمة

الى الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية ، لحد الآن ، لأي انقطاع جدي باستثناء الحظر النفطي العربي الجزئي في 1973 نتيجة للموقف العدواني الذي اتخذته الولايات المتحدة وبعض دول اوربا الغربية ضد الامة العربية خلال حرب اكتوبر . ولما كانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية العدوانية ضد الامة العربية ماتزال قائمة فان الادارات الامريكية المتعاقبة تشعر باستمرار ان مصالحها النفطية في المنطقة مهددة سيما وان حكومات الاقطار المنتجة للنفط قد استعادت سيطرتها على ثرواتها النفطيةمنذ بدايةالسبعينات وان منظمة الاوبك اصبحت قوة يجب ان يحسب حسابها . وبسبب هذا الوضع اصبحت واشنطن تعتقد بان هناك ضرورة لتأكيد وجودها المباشر، من خلال قواتها العسكرية في الخليج العربي والمحيط الهندي ، وغير المباشر ، من خلال وكلائها المحليين في المنطقة لاجل وارداتها النفطية من منطقة الخليج . وتامين هذه الواردات مرادف لـ «امن الخليج العربي» من وجهة نظر واشنطن.

ولاجل تبرير اجراءاتها العسكرية امام الراي العام الامريكي وامام بعض الحلفاء والاصدقاء كان لابد لواشنطن من ايراد « حجج » تظهر ان الامدادات النفطية . وبالتالي الامن القومي الامريكي -في خطر .واذا كانت واشنطن قد اوردتهذه الحجج فانها تجنبت -عن عمد -الاشارةالى المسببات الاساسية لهذه التهديدات . اي سياستها العدوانية . الم يكن الدعم الامريكي للكيان الصهيوني سبباً للحظر النفطي العربي في 1973 ؟ الم تكن الاحتكارات النفطية الامريكية والغربية مسؤولة عن عدد من مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي ؟ واذا كانت واشنطن قد انكرت على العرب حقهم في استخدام ثروتهم النفطية كسلاحسياسي فلماذا منحت لنفسها الحق في استخدام ثرواتها كوسيلة للضغط السياسي على البلدان الاخرى ؟ واقرب مثال على ذلك حظر تصدير شحنات الحنطة المتفق عليها الى الاتحاد السوفييتي بسبب احداث افغانستان . اما بالنسبة للوجود العسكري السوفييتي في المحيط الهندي فان واشنطن راغبة فعلاً في حد ادنى من هذا الوجود بشكل يكفي لتغطية مسالة بناء القوة العسكرية الامريكية في المنطقة . ويتضح هذا الامر من بعض المناقشات التي جرت في الكونغرس الامريكي في منتصف السبعينات . فقد ذكر جيمس اكنز السفير الامريكي السابق فيا لسعودية في شهادة له امام اللجنة الفرعية الخاصة بالشركاتمتعددة الجنسية في الكونغرس الامريكي بتاريخ 4 مايس 1976 ان الحكومة السعودية طلبت من واشنطن القيام بمحاولة لابعاد الصومال عن الاتحاد السوفييتي على ان تتكفل الحكومة السعودية كافة النفقات بما في ذلك المساعدات التي ستقدم الى الصومال . الا ان وزارة الخارجية الامريكية رفضت العرض السعودي فيحينه بسببمعارضة وزارة الدفاعالامريكية التي كانت تعتمد على اتهام السوفييت ببناء قاعدة عسكرية في ميناء بربرة الصومالي لدفع الكونغرس الى المصادقة على خطة توسيع القاعدة العسكرية الامريكية على جزيرة دييغو غارسيا في عرض المحيط الهندي(111) . ويحق لنا ان نتساءل هنا ايضا عما تبغيه الولايات المتحدة من بناء قواتها العسكرية في المنطقة وهي بحاجة الى نفط الخليج العربي في الوقت الذي تتهم فيه الاتحاد السوفييتي - على اساس حاجته الى نفط الخليج في الثمانينات . بالتخطيط لتطويق منطقة الخليج الغنية بالنفط ؟ ليس هناك ادنى شك في ان هذا هو عين ماتسعى اليه واشنطن من تكثيف وجودها العسكري في المنطقة .

وهناك هدف مهم آخر تسعى اليه واشنطن من التاكيد على وجود اخطار تهدد أمن الخليج العربي والوضع الراهن فيه وهو دفعبعض دول المنطقة الى زيادة الاعتماد على واشنطن وابتياع المزيد من الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية وهو أمر له . بلاشك . ابعاده السياسية والاقتصادية المهمة . ان البعد السياسي لهذه المبيعات يتمثل في زيادة تبعية الدول التي تتسلم هذه الاسلحة والمعدات العسكرية للولايات المتحدة التي تتحكم في مدى استعمالات هذه الاسلحة من خلال توفيرها المدربين والخبراء العسكريين وامتلاكها قطع الغيار اللازمة لهذه الاسلحة باستمرار . اما بالنسبة للبعد الاقتصادي فانه يتمثل في أهمية هذه المبيعات في التخفيف من حدة العجز في ميزان التجارة الخارجية الامريكية الذي اظهر عجزاً صافياً في تشرين الثاني 1971 للمرة الاولى منذ سنة 1893 (112) .وقد بلغمقدار هذا العجز فيسنة 1976 حوالي 9ر2 بليون دولار وارتفع الى حوالي 30 بليون دولار في سنة 1977(113) . وقد نتج هذا العجز عن نجاح المجموعة الاقتصادية الاوربية (EEC) في جعل السوق الاوربية المشتركة قوة تتحدى السيطرة الاقتصادية الامريكية اضافة الى منافسة اليابان الشديدة للولايات المتحدة في الاسواق العالمية(114) . ولاجل توضيح مبيعات أهمية هذه المبيعات في التخفيف من حدة العجز لابد من ايراد بعض الارقام . ففي سنة 1970 بلغت قيمة المبيعات العسكرية الامريكية لدول الخليج العربي 128 مليون دولار فقط ثم قفزت الى 2ر2 بليون دولار في 1973 والى 4ر4 بليون دولار في 1974 وحوالي 5ر8 بليون دولار في 1975 – 1976 وحوالي 8 بليوندولار في 1977 فقط(115) .وقد اشار جيمس فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بالكونغرس الامريكي سابقا الى العلاقة بين المبيعات العسكرية وميزان المدفوعات الخارجية قائلاً « ان الولايات المتحدة اصبحت دولة مصدرة للسلاح لمنع انتشار الشيوعية اما الآن فانها تستمر في الدور نفسه من اجل تعزيز ميزان مدفوعاتها »(116) . وفيما عدا ذلك فان هذه المبيعات تلعب دوراً ايضا في التخفيف من حدة نسبة البطالة داخل الولاياتالمتحدة الامريكية. وتشير احصاءات مكتب العمل الامريكي الى ان بيع ماقيمته 9 بلايين دولار من الاسلحة سنويا يوفر حوالي 400000 فرصة عمل داخل الولايات المتحدة(117) .

واذا كان هناك مايمكن قوله اخيراً فهو ان التهديد الحقيقي للأمن في الخليج العربي يكمن في سياسات الدول الكبرى وتدخلها المستمر ، المباشر وغير المباشر ، في الشؤون الداخلية لمنطقة الخليج العربي وبناء قواتها العسكرية في المحيط الهندي وسعيها المحموم لاقامة قواعد عسكرية تابعة لها فيها مع ماينتج عن كل ذلك من آثار سلبية على الامن والسلام في المنطقة . وان سياسات الدول الكبرى هي المسؤولة عن فشل المحاولات التي جرت لتحييد المحيط الهندي . فقد طرحت هذه المسالة خلال مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز التي عقدت في لوساكا سنة 1970 ودعا مشروع قرار تقدمت به هذه الدول في 1971 الى احترام سلام المحيط الهندي وابعاد الاسلحة والتجارب النووية عن مياهه واغلاق القواعد العسكرية القائمةعند شطآنه وقصر استخدامه، وفقا لقواعد القانون الدولي ، على حركة الملاحة المدنية . ومع ان محاولة للتفاهم بين واشنطن وموسكو لتحديد انواع الاسلحة في المحيط الهندي قد جرت في 1977 ولكن دون نتيجة بسبب ازدياد حدة التوتر بين الدولتين(119) . ومايزال سباق التسلح في المحيط الهندي والبحر العربي مستمراً بين الدولتين الكبيرتين حتى الوقت الحاضر مع مايترتب على هذا السباق من تهديد للأمن والسلام ليس في الخليج العربي والمحيط الهندي حسب بل للامن والسلام العالمي .

الهوامش :

(1) R. Stobaugh and D. Yergin; "The Energy Emergency" Foreign Affairs, Vol. 58, No. 3. 1980, P. 570.

(2) Mordechai Abir; Oil, Power and Politics (London-1974) P. 1.

(3) في سنة 1975 شكل النفط 75٪ من مجموع الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة و 71٪ في اوربا الغربية و 78٪ في اليابان انظر :
M.A. Conant & F.R. Gold; The Geopolitics of Energy (Colorado-1978) P. 13.

(4) حول تفاصيل اكثر عن هذه الامتيازات انظر مثلا :
B. Showadran; The Middle East, Oil and the Great Powers (New York-1973).

(5) Walter Millis; The Forrestall Diaries (London-1952), P. 266.

(6) U.S. Dept. of State; Foreign Relations of U.S.A, Diplomatic Papers, 1945, Vol. VIII (Washington-1969) PP. 869-71.

(7) بوريس راتشكوف : النفط والسياسة الدولية ، ترجمة د. خضر زكريا (بيروت ـ 1974) ص63 ،
S. Chubin & S. Zabih; The Foreign Relations of Iran (Berkely-1974) P. 260.

(8) د. مصطفى خليل ، ازمة الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية (القاهرة-1974) ص61 .

(9) Petroleum Economist, Vo. XLVI No. 12. December 1979, P. 527.

(10) Daniel Yergin; "U.S. Energy Policy, Transition to What?" The World Today, March 1979, P. 82.

(11) نصير عاروري ، « أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت ـ العدد 1 ـ يناير 1975 ـ ص 64 .

(12) مصطفى خليل ، المصدر السابق ، ص267 .

(13) Yergin; Op. Cit., P. 81.

(14) طبقا لتقديرات سنة 1970 كانت الولايات المتحدة تستورد من كندا 650 الف برميل من النفط الخام يوميا ومن فنزويلا 430 الف برميل من النفط الخام و 1ر4 مليون برميل من المنتجات النفطية يوميا ،
Dept of State Bulletin, October 1970, P. 480.

(15) J.S. Szyliowicz & B.E. O'Neill (ed.); The Energy Crisis and U.S. Foreign Policy (New York-1975) P. 43; Middle East International, No. 54, December 1975, PP. 6-8.

(16) A.H. Sowayyegh; Oil and the Arab-Israeli Conflict (Unpublished-PH.D. Thesis, Faculty of Claremont Graduate School-1976) P. 193.

(17) نص التصريح في :
MERIP Report, No. 70, September 1978, P. 131.

(18) Abir; Op. Cit. PP. 1-2; M. Bezboruah; U.S. Strategy in the Indian Ocean (New York-1977 P. 37.

(19) في سنة 1968 كان عدد القوات البريطانية في المنطقة الواقعة بين عدن وسنغافورة حوالي 130000 منهم 8400 في الخليج العربي ،
Szyliowicz; Op. Cit. P. 125.

(20) Bezbourah; Op. Cit., P. 27.

(21) بشأن تفاصيل أكثر راجع ،
Frank R. Wyant; The United States, Opec, and Multinational Oil (Lexington-1977) PP. 65-86.

(22) Walter J. Levy; "Oil and the Decline of the West", Foreign Affairs, Vol. 58, No. 5, Summer 1980, P. 1004.

(23) Conant & Gold; Op. Cit., P. 31.

(24) مصطفى خليل ، المصدر السابق ، ص267 .

(25) U.S. Congress; The Persian Gulf 1975: The Continuing Debate on Arms Sales ; Hearings before the Special Sub-Committee on investigations of the Committee on International Relations, House of Representatives, 95th Cong, 1st Session June-July 1975 (Washington-1976) PP. 80-81, Conant & Gold; Op. Cit., P. 77.

(26) ديل آر . تاهتينن : التسلح في الخليج العربي ، ترجمة علي عجيل منهل وعادل يوسف سلمان (مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة ـ السلسلة الخاصة ـ 2 ـ 1978) ص20 .

(27) U.S. Congress; The Persian Gulf 1975 P. 9.

(28) ISC Special Report; "The Security of Middle East Oil" May-1979, P. 28.

(29) جيمس اكنز (1926 ـ) حاصل على شهادة جامعية في الفيزياء ودخل السلك الدبلوماسي في 1954 حيث عمل في العديد من العواصم العربية ومن بينها بغداد والكويت . وفي 1967 نقل الى مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية الامريكية ثم اصبح مديرا لذلك المكتب في خريف 1968 . وخلال الفترة تشرين الثاني 1972 ـ مايس 1973 اعيرت خدماته الى البيت الابيض . وفي آب 1973 عين سفيرا لبلاده في السعودية . وهو خبير معترف به دوليا في قضايا الطاقة . وقد القى العديد من المحاضرات في الولايات المتحدة وخارجها كما كتب الكثير من المقالات عن الطاقة ومشاكل الطاقة التي تواجه الولايات المتحدة ،
U.S. Congress; Op. Cit., P. 225.

(30) د. محمد عبدالغني سعودي ، « الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الاعظم » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد 20 تشرين الاول 1979 ـ ص31 .

(31) U.S. Congress; Op. Cit., P. 13.

32ـ من ضمن الشخصيات الامريكية المهمة التي زارت المنطقة روجرز ديفيز نائب مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا في كانون الاول 1971 والرئيس الامريكي الاسبق نيكسون الذي زار طهران في 30ـ31 مايس 1972 وزار السعودية في حزيران 1974 ووزير الخارجية الامريكي وليم روجرز ومساعده لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا جوزيف سيسكو في تموز 1972 وعدد كبير آخر من كبار

المسؤولين السياسيين والعسكريين والماليين .

(33) U.S. Congress; Op. Cit., P. 13.

(34) T.A. Bryson; American Diplomatic Relations With the Middle East 1784-1975 (New Jersy-1977) P. 205;

خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي 1941 ـ 1947 (اطروحة دكتوراه غير منشورة ـ كلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ 1979) ص242.

35ـ ميكايل ت. كلير ، « الاقتصاد السياسي لمبيعات الاسلحة الامريكية الى ممالك الخليج العربي » ترجمة بيار عقل ، مجلة دراسات عربية ـ السنة 10 ـ العدد 9 ـ تموز 1974 ـ ص 128 .

36ـ وقعت معاهدة صداقة وتعاون امدها خمس عشرة سنة بين العراق والاتحاد السوفييتي في 9 نيسان 1972 .

37ـ مركز معلومات الدفاع ـ واشنطن : التوسع الجغرافي ـ السياسي السوفييتي ، خرافة ام تهديد ؟ اتجاهات النفوذ السوفياتي في العالم 1945 ـ 1978 (ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ـ دراسات ستراتيجية ـ 13) ص 29 .

(38) ISC Special Reports, P.3.

39ـ التقارير الامريكية المذكورة تتعارض تماما مع التقديرات الغربية بشأن النفط السوفييتي فقد ذكرت الاذاعة البريطانية في صيف 1980 تقارير تؤكد وجوداحتياطي نفطي هائل في الاتحاد السوفييتي وبأن هذاالبلد يأتي في الدرجة الثانية بعد السعودية في كمية النفط التي يصدرها .

(40) The Middle East News Letter, No. 120, 1979, P. 8, Conant and Gold; Op. Cit., P. 21.

41ـ استأجرت الحكومة الامريكية قاعدة كاكنيو Kagnew الجوية ، الواقعة قرب اسمرة في اريتريا ، من بريطانيا . وبعد الاحتلال الاثيوبي لاريتريا وقعت الحكومة الامريكية في 1953 اتفاقية مساعدات اقتصادية وعسكرية امدها 25 سنة مع الحكومة الاثيوبية مقابل استخدام القوات الامريكية لهذه القاعدة حتى سنة 1977 ، انظر: Abir; Op. Cit., P. 122.

42ـ مركز معلومات الدفاع ـ واشنطن ، المصدر السابق ، ص 31 .

43ـ أهم هذه الاسباب الاخرى استخدام المملكة العربية السعودية قوتها المالية لدفع الصومال بعيدا عن الاتحاد السوفييتي ، وهذا ما يسميه البعض بـ « دبلوماسية الريال » ، ديل آر. تاهتينن ، التحديات الامنية التي تواجه المملكة العربية السعودية ـ ترجمة هاشم كاطع لازم (مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة ـ السلسلة الخاصة ـ 15 ـ 1979) ص 9 .

44ـ مركز معلومات الدفاع ، واشنطن ، المصدر السابق ، ص 30 .

(45) ISC Special Reports; P.3.

46ـ جان م. كولينز ، تأمين واردات النفط واستخدام القوة المسلحة ، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ـ دراسات استراتيجية ـ 8 ـ ، ص ص 21ـ22.

(47) U.S. Congress, House of Representatives, Hearings on Military Posture, 96th Cong. 1st. Sess. (Washington-1979) P. 379;

Dale R. Tahtinen; Arms in the Indian Ocean (Washington-1977) PP. 20-21.

48ـ التأكيد هنا على احتمالات تعرض منشآت النفط السعودية للتخريب ، انظر تحذير وزير الدفاع الامريكي هارولد براون في
التدخل العسكري في منابع النفط ، الاحتمالات والخطط ، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية عن مجلة فورتشن ، عدد 7 مايس 1979 ـ دراسات استراتيجية ـ 1 ـ 1980) ص 4 .

(49) John K. Cooley; "Iran the Palestinians and the Gulf", Foreign Affairs, Vol. 57, No. 5, Summer 1979, P. 1027.

50ـ بشأن خلاصة هذا التقرير راجع ، صحيفة السياسة الكويتية 21ـ1ـ1978 The Middle East, No. 41, March 1978, P. 40.

(51) Geoffrey Kemp; "Scarcity and Strategy" Foreign Affairs, January 1978, P. 401.

52ـ التدخل العسكري في منابع النفط ، الاحتمالات والخطط ، ص 4 .

53ـ اميل نخلة : العلاقات العربية ـ الامريكية في الخليج العربي ، ترجمة د. فاروق عمر فوزي (مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة ـ السلسلة الخاصة ـ 3 ـ 1978) ص 43 .

(54) R. Stobaugh & D. Yergin; P. 568.

جان م. كولينز ، المصدر السابق ص 22 .

(55) U.S. Congress; The Persian Gulf 1975; PP. 81, 222.

56ـ جريدة الحياة 17ـ1ـ1968 نقلا عن ، سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية 1968 (اصدار ـ دار الابحاث والنشر ـ بيروت) .

(57) Chubin & Zabih; Op. Cit., P. 237.

58ـ جريدة النهار 22ـ1ـ1968 ، الانوار 24ـ1ـ1968 نقلا عن سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لسنة 1968 .

59ـ جريدة العمل 10ـ2ـ1968 نقلا عن المصدر السابق .

60ـ عبدالغني سعودي ، المصدر السابق ص ص 58ـ59 .

61ـ تاهتينن : التحديات الامنية ، ص 12 .

(62) M. Mughisuddin (ed.); Conflict & Cooperation in the Persian Gulf (New York-1977) PP. 55-56.

63ـ نخلة ، المصدر السابق ، ص 26 .

(64) The Middle East, May 1977, P. 12.

65ـ حول تفاصيل اكثر عن هذا المبدأ والظروف التي أدت الى ظهوره انظر :
ف ، برودوين و م . سلدن ، السر المعروف ، مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا (ترجمة د. احمد طربين و د. نصير عاروري ـ بيروت 1974) ص ص89ـ171 .

66ـ مايكل كلير ، المصدر السابق، ص 131 .

(67) U.S. Congress; The Persian Gulf 1975, PP. 10, 177.

68ـ حول هذه النقطة راجع :
سمير كرم ، ايران ، يابان الشرق الاوسط ونظرية « المجال الحيوي » ، مجلة شؤون فلسطينية العدد 76 ـ آذار 1978 ـ ص ص55ـ58.

(69) R.K. Ramazani; Iran's Foreign Policy 1941-1973 (Virginia-1975) P. 364.

(70) SIPRI; The Arms Trade With the Third World (Stockholm-1971) P. 579.

(71) Ramazani; Op. Cit., PP. 365-370.

(72) "U.S. Arms Sales to Iran" MERIP Reports, No. 51, October, 1976, P. 15.

(73) R.K. Ramazani; Beyond the Arab-Israeli Settlement (Washington-1977) P. 18.

(74) Arabia & the Gulf, 16.1.1978, P.8.

(75) New York Times, 25.7.1971.

(76) Ramazani; Op. Cit., P. 18.

77ـ جامعة الكويت ، وثائق الخليج والجزيرة العربية 1975 (الكويت ـ 1979) حديث صحفي خاص للشاه محمد رضا بهلوي شاه ايران السابق ص389ـ399، وكذلك: Ramazani; Irans Foreign Policy 1941-1973, PP. 397-99, 410, 437.

78ـ نخلة ، المصدر السابق ، ص 24 .

(79) E. M. Koury & Others; The Arabian Peninsula, Red Sea and Gulf: Strategic Considerations (Washington-1979) PP. 98-99.

(80) M. Klare & D. Volman; "Arms Transfers & the Arab-Israeli Conflict" MEIRP Reports, No. 64, February 1978, P. 23; S. Ali Shah; The Political & Strategic Foundations of International Arms Transfers, A Case Study of American Arms Supplies & Purchases by Iran & Saudi Arabia (Unpublished P.HD. Thesis University of Virginia-1977) PP. 114-115.

81ـ في مؤتمر صحفي عقده في 25 نيسان 1978 قال الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر: « نحن لن نبيع الاسلحة للسعودية اذا ما اعتقدنا بانهم يرغبون استخدامها ضد اسرائيل .. انا مقتنع تماما انهم يريدون الاسلحة لحماية بلدهم . وقد ابلـــــغ السعوديون بعض المسؤولين في حكومتنا بانهم سوف لن يضعوا هذه الطـــائرات (اي طائرات F.15) في قاعدة تبوك وهي اقرب قاعدة سعودية الى اسرائيل ».

Public Papers of Pr. J. Carter 1978. Vol. I (Washington-1979) P. 782.

(82) R.K. Ramazani; "Security in the Persian Gulf" Foreign Affairs, Vol. 57, No. 4. Spring 1979. P. 821.

(83) U.S. Congress; The Persian Gulf 1975, P. 52; U.S. Congress; The Persian Gulf 1974; Money, Politics, Arms & Power, Hearings Before the Sub-Committee on the Near East & South Asia of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, 93d Cong. 2nd Sess. July-August 1974 (Washington-1975) P.8 .

84ـ مايكل كلير ، المصدر السابق ، ص 129 .

(85) Szyliodicz; Op. Cit. P. 127; New York Times, 12.1.1972.

(86) G. Dymov; "Persian Gulf Countroies at the Cross-Roads" International Affairs —(Moscow)— March 1973, P. 56.

87ـ حصلت بريطانيا على حق استخدام هذه القاعدة مقابل دعمها لسلطات مسقط ضـد الثورة العمانية (1957 ـ 1959) .

(88) The Middle East, No. 8, May 1975, P. 63; New York Times, 7.2.1975.

(89) Arab Report & Record, No. 14, July 16-31.1976, P. 459.

(90) The Middle East, No. 27, January 1977, P. 37.

(91) Joe Storke; Middle East Oil & Energy Crisis (New York-1975) P. 238.

(92) Arthur J. Klinghoffer; The Soviet Union and International Oil Politics (New York-1977) PP. 107-108.

(93) U.S. Congress: Hearings on Military Posture, P. 379.

(94) Tahtinen; Op. Cit., P. 22; Szyliowicz, Op. Cit., P. 127.

(95) Klinghoffer; Op. Cit., P. 108.

(96) W.B. Quandt; "The Middle East Crises", Foreign Affairs, Vol. 58 No. 3-1980, P. 543.

(97) Ramazani; Security in the Persian Gulf, p. 822.

(98) W.B. Quandt; Op. Cit., P. 559.

وليم ب ـ كوانت ، الاولويات الامريكية في الشرق الاوسط (ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ـ دراسات استراتيجية) ص 20 .

99ـ الشرق الاوسط (لندن) العدد 684 ، 26ـ9ـ1980 .

100ـ جان . م. كولينز ، المصدر السابق ، ص ص 23ـ24 .

وفي الوقت نفسه نشرت مقالات ، اثارت نقاشا ، حول التدخل العسكري الامريكي في الخليج العربي واحتلال آبار النفط ، واهم هذه المقالات اثنتين : الاولى كتبت من قبل روبرت توكر R.W. Tucker بعنوان « النفط ، مسالة التدخل الامريكي» ونشرت في عدد كانون الثاني 1975 من مجلة Commentary واعيد نشرها في صحيفة الواشنطن بوست في الشهر ذاته . اما المقالة الثانية فقد نشرت باسم مستعار هو مايلز اكنوطيوس M. Ignotius بعنوان « الاستيلاء على النفط العربي » نشرت في عدد آذار 1975 من مجلة Harpers ، انظر :

E.A. Nakhleh; The United States and Saudi Arabia, A Policy Analysis (Washington-1975) P. 57.

101ـ الشرق الاوسط (لندن) ، 26ـ9ـ1980 .

102ـ جان . م. كولينز ، المصدر السابق ، ص ص 3 ، 21 .

(103) W.B. Quandt; Op. Cit., P. 559.

104ـ مركز الخليج للدراسات العربية ، الشارقة ، التقرير السياسي ، العدد2ـ ايلول 1980 ، ص ص 16 ، 20 ، الراي العام ، 3ـ10ـ1980 .

105ـ جان . م. كولينز ، المصدر السابق ، ص 21 .

106ـ مركز الخليج للدراسات العربية ، التقرير السياسي ، ص ص 18 ، 20 .

107ـ تاهتينن ، التحديات الامنية ، ص 51 .

108ـ مصطفى خليل ، المصدر السابق ، ص ص 380 ، 383 .

109ـ انظر مقدمة ترجمة كتاب « السرالمعروف» التي كتبها د. نصير عاروري، ص ص9ـ10.

(110) M. Leitenberg & G. Sheffer (eds.); Great Power Intervention In the Middle East (New York-1979) P. 179.

(111) Bezboruah; Op. Cit., P. 121. n.

112ـ ميكايل ت . كلير ، المصدر السابق ص 131 .

(113) Energy Policy, Vol. 6, No. 1, March 1978, P. 49.

(114) S. Ali Shah; Op. Cit., pp. 44-45.

(115) U.S. Congress; The Persian Gulf 1975, P. 19; M. Leitenberg and Sheffer; Op. Cit., P. 104; Arabia & the Gulf, 16.1.1978. P. 8.

(116) Ramazani, Irans Foreign Policy, P. 369.

(117) M. Leitenberg & Sheffer; Op. Cit., P. 117.

(118) Ramazani; Beyond the Arab-Israeli Settlement, P. 19.

119ـ مركز الخليج للدراسات العربية ، التقرير السياسي ص 21 .

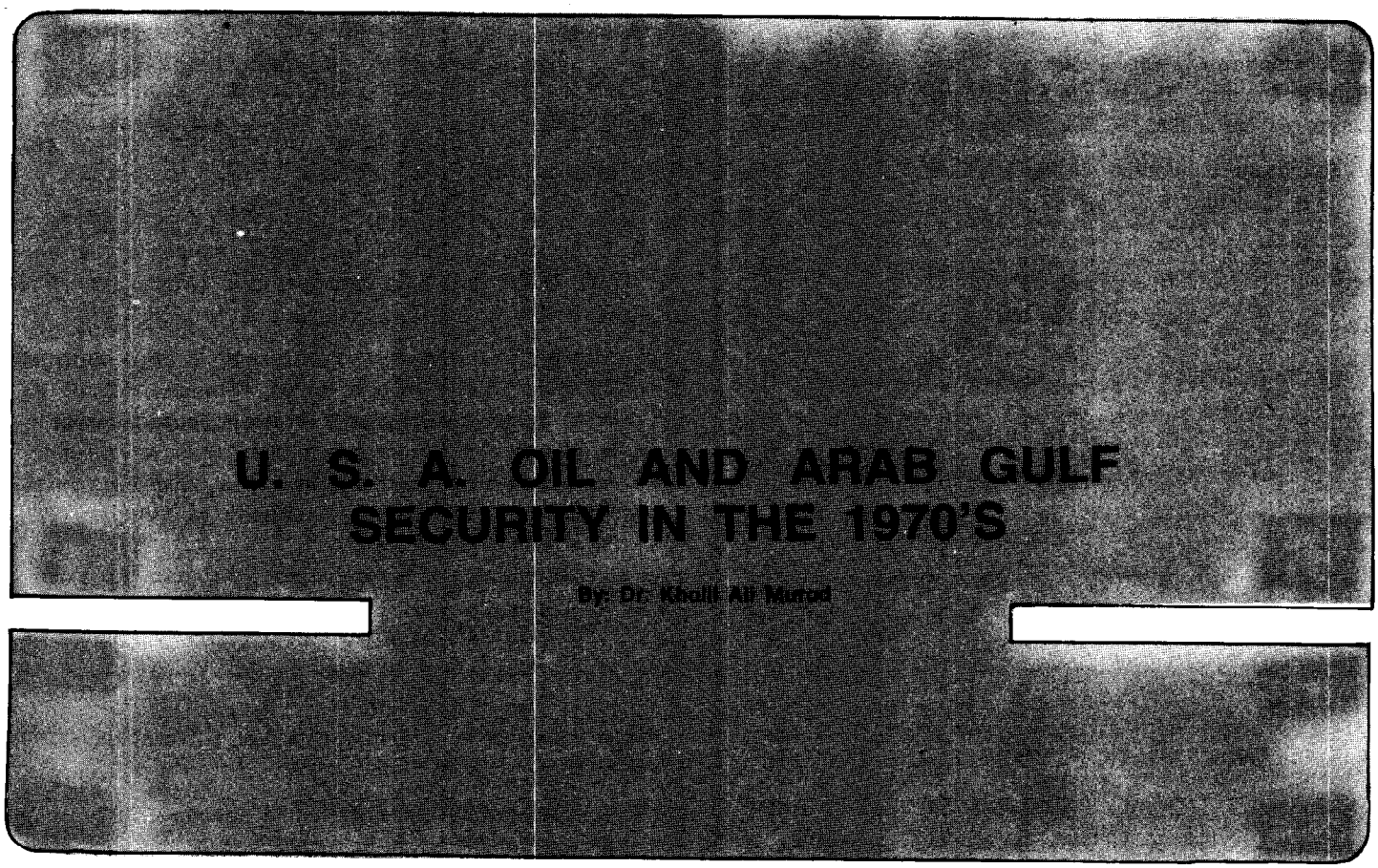

U. S. A. OIL AND ARAB GULF SECURITY IN THE 1970'S

By: Dr. Khalil Ali Murad

Summary

The present article aims to clarify the main features of the American concept of the Arab Gulf security in the 1970's from the angle of it's oil interests. The American administration consider this period as a period of great importance because of the extensive increase of its reliance, as well as of its allies in Western Europe and Japan, on the Arab Gulf Oil. As a result of this reliance the continuous access to the area's oil reserves became vital not only for the American "national security" but for the security of western alliance (Nato) as well from the American administration's view-point.

The administration declared that American and Western oil supplies from this area were threatened. The threats were the use of oil as political weapon in the Arab-Zionist conflict, the increasing activities of U.S.S.R in Southern Arabia and the Horn of Africa, and the activities of the leftist movements in the area, namely the activities of Oman Liberation Front (OLF) in Dhufar region of the Sultanate of Oman and the neighbouring Straits of Hormuz, the vital route for oil supplies from the Arab Gulf.

To preserve the status quo in the area and to secure its oil supplies from that region, the American administration aimed, since the announcement of the British withdrawal from East of the Suez in 1968, to create a collective security alliance including Iran and some Arab Gulf countries, with the exception of Iraq. After the failure of achieving such an aim, the administration carried on a large scale programme of arming Iran to enable it to defending American and Western oil interests in the area; also the U.S.A. strengthend other moderate regimes in the area. Meanwhile the U.S.A. deployed some of its naval forces in the Arab Gulf and the Indian Ocean, and looked for military bases for its airforces in the area. But after the fall of the Shah's regime in Iran in February, 1979 and the beginning of American hostages crisis in November, 1979 and U.S.S.R. military intervention in Afghanistan in December of the same year, the American administration reconsidered seriously the plans of using military force to secure oil supplies from the Arab Gulf area which had been discussed since 1974. This reconsideration culminated by the establishing of what was called the Rapid Deployment Force in March, 1980.

الخليج العربي المجلد 14 العدد 1 1982
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة / الجمهورية العراقية

الأدعاءات الفارسية حول البحرين

* د · فتوح عبدالمحسن الخترش

لم تخمد جذوة الاطماع الفارسية التوسعية الى فرض السيطرة على جزر البحرين وضمها الى ايران طيلة القرنين الماضيين ، فقد دأب حكام فارس على المطالبة بهذا القطر العربي الخليجي ، واقاموا دعواهم على ركائز تاريخية(١) تقول ·

١ ـ ان الفرس قد حكموا جزر البحرين عام ١٦٠٢ على أثر طرد البرتغاليين منها ··

٢ ـ أن شيوخ البحرين وافقوا عام ١٧٩٩ على دفع الاتاوه للسلطات الفارسية ·

٣ ـ أن شيوخ البحرين استقبلوا مبعوثا فارسيا عام ١٨١٦ ـ ١٨١٧ وطالبوه بتقديم العون والمساعدة الفارسية ·

ويزعم الفرس ان شيوخ البحرين قد استقبلوا عام ١٨٣٩ مبعوثا فارسيا اخر كما استقبلوا مبعوثا ثالثا عام ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ ·

٤ ـ ان الشيخ المعزول محمد بن خليفة تقدم من عام ١٨٦٩ ببعض العروض الى الفرس (مع أنه لايوجد دليل على صحة ذلك)مقابل تمكينة من استعادة سيطرته على الجزر البحرانية ·

وقد كرر الفرس مطالبتهم بضم البحرين من الاعوام :

١٨٢٢ ـ ١٨٢٥ ـ ١٨٤٤ ـ ١٨٤٨ ـ ١٨٦١ ـ
١٨٦٢ ـ ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨ ـ ١٨٦٩ ـ ١٨٨٦ ـ
١٩٠١ ـ ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ ـ ١٩١٠ ـ
١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤(٢)

كما طالبوا بالبحرين بعد ذلك في عدة مناسبات ، الى ان تخلوا عن ذلك في أواخر الستينات ، بيد أن الكرة أعيدتمن جديد على لسان بعض المسؤولين الجدد الذين يتولون السلطة من حكومة الخميني ، ومسؤولي الاحزاب الفارسية النازية(٣) ·

وقد لجأ الفرس ـ في أكثر من مناسبة ـ الى الاستشهاد بتاريخ البحرين القديم ، لدعم ادعاءاتهم القائلة بان البحرين كانت من الوجهة التاريخية منطقة فارسية ·

كما لجأت بعض الصحف الفارسية منذ عام ١٩٣٠ الى نشر مقالات مطولة عن تاريخ البحرين ، مستشهدة بفقرات ومراجع من وضع الجغرافيين والمؤرخين العرب والفرس (٤) ·

ولكن نقطة الضعف الاساسية في المزاعم الفارسية تكمن في أن بلاد فارس لم تمارس أية سلطة فعلية على البحرين ، منذ انحسار حكمها عنها عام ١٧٨٣ ، وأن شيوخها الذين استلموا مقاليد الامور فيها قد استقروا من حكمها على مدى قرنين من الزمان ·

وقد استند الفرس في مطالبتهم بضم البحرين على الامور التالية :ـ

١ ـ عدم موافقة فارس على انفصال البحرين :

تمسكت الحكومات الفارسية بالمبدأ الدولي القائل « أية منطقة تقع ضمن تبعية دولة مستقلة ، لايجوز فصلها قانونيا مادامت حقوق تبعية تلك المنطقة لم تنقل من هذه الدولة الى دولة أخرى بالطرق الرسمية ، أو مادام ضمها الى دولة أخرى أو اعلان استقلالها لم يعترف به المالك الشرعي بصورة رسمية » ·

وقد أدعت الحكومة الفارسية أن ايران لم تتخل عن البحرين · غير ان الحكومة البريطانية التي كانت تتولى شؤون البحرين اعربت عن عدم موافقتها على الادعاءات الايرانية ، وردت بان المطالب الايرانية لاتستند الى أي أساس من وجهة القانون الدولي ·

وأن نظرية الحصول على موافقة مسبقة على الاستقلال ، لم تكن قط نظرية مقبولة من جانب المجتمع الدولي ·

٢ ـ معاهدة ١٨٢٢ غير المبرمة :

حاول الكابتن « بروس » أن يعقد معاهدة مع ممثل حاكم شيراز تنص على الاعتراف بحق السيادة الفارسية على البحرين دون تفويض من حكومتيهما ، أو الرجوع اليهما(٥) غير ان الحكومة البريطانية سرعان ما أعلنت بطلان هذه المعاهدة وعدم شرعيتها وأبلغت الحكومة الفارسية بذلك . وتمت تنحية الكابتن بروس عن وظيفته وقامت الحكومة الفارسية من جانبها باعلان عدم موافقتها على الاجراء الذي اتخذه حاكم شيراز بالدخول في مفاوضات لعقد معاهدة دون موافقة مسبقة من الشاه ·

وبناءا على ذلك فانه يتعذر الاستناد الى نصوص هذه المعاهدة في سياق مطالبة الفرس بالبحرين(٦) ·

٣ ـ العملة الذهبية التي زعم أنها سكت في البحرين ١٨١٧ :

يبدو أن وفدا فارسيا قام بزيارة للبحرين عام ١٨١٦ ـ ١٨١٧ وان عملة ذهبية قد سكت في البحرين بهذه المناسبة . أو أنها سكت في مكان اخر وقصد منها الاشارة الى زيارة الوفد الفارسي للبحرين ·

وهذه الحادثة بحد ذاتها ليست بذات اهمية كبيرة ، لان زيارة وفد ما الى بلد ما لايعني شيئا اكثر من مجرد الزيارة · ثم ان العملة الذهبية التي سكت بهذه المناسبة لاتعني اكثر من التكريم للوفد ·

* قسم التاريخ ـ كلية الاداب جامعة الكويت